الأمم المتحدة
S/2021/807



Distr.: General
17 September 2021
Arabic
Original: English

بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 55 من قرار مجلس الأمن 2556 (2020)، التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 17 أيلول/سبتمبر 2021. وهو يبين التقدم المحرز في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريري السابق المؤرخ 21 حزيران/يونيه 2021 (S/2021/587). ويتضمن التقرير لمحة عامة عن التطورات السياسية وعن سعي البعثة إلى اتباع نهج شامل لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة والإصلاحات الرئيسية في مجالي الحوكمة والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، يسلط التقرير الضوء على وضع خطة انتقالية مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس الاستراتيجية المشتركة بشأن الخفض التدريجي والمرحلي للبعثة (S/2020/1041، المرفق)، وذلك على نحو ما طلبه المجلس في قراره 2556 (2020). وترد تلك الخطة الانتقالية في مرفق هذا التقرير.

ثانيا - التطورات السياسية

2 - ازدادت حدة التوترات بين الجهات الفاعلة السياسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني فيما يتعلق بالإصلاحات الانتخابية قبل الانتخابات المتوقع تنظيمها في عام 2023، في حين أكملت الحكومة التي تشكَّلت من ائتلاف اتحاد الأمة المقدس أيامها المائة الأولى.

3 - وفي 3 تموز/يوليه، أصدر الرئيس فيليكس تشيسيكيدي القانون بشأن إصلاح اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات. وبعد ذلك، أصدرت الجمعية الوطنية جدولا زمنيا لعملية تعيين أعضاء مكتب اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والأعضاء في الجلسات العامة. وفي 4 آب/أغسطس، شجع رئيس الوزراء جان ميشيل ساما لوكوندي أصحاب المصلحة المعنيين على تعيين أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وأكد في الوقت نفسه أن التعداد المتوقع لن يكون شرطا مسبقا لإجراء الانتخابات. غير أن ائتلاف الطوائف الدينية، الذي يقدم اسم الرئيس المحتمل للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إلى الجمعية الوطنية، لم يتوصل





إلى توافق في الآراء بشأن مرشح بحلول 17 آب/أغسطس على النحو المتوخى في الجدول الزمني، مما أدى إلى تأخير العملية. ونتيجة لذلك، جرت احتجاجات مناوئة قام بها شباب مجهولو الهوية في 1 آب/أغسطس في مقر إقامة كبير أساقفة كينشاسا، الكاردينال فريدولان أمبونغو، مما أثار إدانة واسعة النطاق من شتى الأطياف السياسية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، اشترط أعضاء في المعارضة والأغلبية لتعيين مرشحين أن يتم التوصل إلى توافق شامل في الآراء بشأن الإصلاحات الانتخابية، في حين دعا عدد من منظمات المجتمع المدني إلى عدم تسييس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

4 - وفي 8 تموز/يوليه، قدم النائب سيرفو بيتشو نسينغي، من اتحاد الأمة المقدس، إلى مكتب الجمعية الوطنية مشروع قانون يعدل ويتمم قانون الجنسية لعام 2004 ويقصُر، على وجه الخصوص، تقلُّد المناصب الرئيسية في الدولة على المواطنين المولودين لوالدين كونغوليين. وفسَّر بعض الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني مشروع القانون على أنه يعرِّض التماسك والاستقرار الوطنيين للخطر، ويحاوَل من خلاله استبعاد بعض الشخصيات السياسية من الانتخابات الرئاسية لعام 2023. وبالمثل، فسَّرت بعض الجهات الفاعلة السياسية الادعاءات الأخيرة ضد السيناتور أوغسطين ماتاتا بونيو (مستقل) بسوء إدارة الأموال العامة عندما كان رئيسا للوزراء، في الفترة من عام 2012 إلى عام 2016، على أنها وسيلة لتحييد مرشح رئاسي محتمل.

5 - وواصلت الممثلة الخاصة للأمين العام، في سياق مساعيها الحميدة، تواصلها مع الرئيس وأعضاء الحكومة والبرلمان والقادة السياسيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وركز ذلك التواصل أساسا على المسألة المتعلقة بعملية سياسية وانتخابية ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع وسلمية ومتسمة بالتوازن بين الجنسين تفضي إلى انتخابات عام 2023، وعلى دعم الحكومة في التصدي لانعدام الأمن على خلفية حالة الحصار في مقاطعتيْ إيتوري وكيفو الشمالية والتصدي لخطاب الكراهية.

6 - وفي 4 آب/أغسطس، قيَّم رئيس الوزراء لوكوندي أول مائة يوم من عمل حكومته. وأثنى على النجاحات التي تحققت على الجبهة الأمنية منذ بدء سريان حالة الحصار في 6 أيار/مايو. وفي الوقت نفسه، لاحظ أعضاء في البرلمان أن انعدام الأمن استمر على الرغم من التمديد الخامس لحالة الحصار الذي أذنت به الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ في 3 و 4 آب/أغسطس على التوالي، وحثوا الحكومة على تقديم تقييم لفعالية حالة الحصار. وأذنت الجمعية الوطنية في 30 آب/أغسطس بتمديدٍ سابعٍ، وأذن به مجلس الشيوخ في 1 أيلول/سبتمبر. وفي 14 أيلول/سبتمبر، أجرت اللجنة الدائمة المعنية بالدفاع والأمن في الجمعية العامة جلسات لتقييم حالة الحصار.

7 - وفي 15 تموز/يوليه، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على برنامج قيمته 1,5 بليون دولار في إطار ترتيب يمنح تسهيلا استئمانيا ممددا لدعم الإصلاحات الهيكلية لتعزيز تعبئة الإيرادات، وتعزيز السياسة النقدية، وحفز النمو الشامل للجميع. ومنح المجلس التنفيذي في 2 آب/أغسطس مبلغا إضافيا قدره 1,5 بليون دولار من تخصيص عام لحقوق السحب الخاصة لتكملة احتياطيات البلد من النقد الأجنبي ولدعم التعافي من الجائحة.

8 - وأحرز تقدم إيجابي في التعاون مع البلدان المجاورة. وعقد، في 6 تموز/يوليه في بوجومبورا، في بوروندي، الاجتماع الرابع لرؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وأسفر الاجتماع، الذي حضرته ممثلتي الخاصة، عن اعتماد خطة عمل مدتها سنتان لفريق الاتصال والتنسيق، وعن اتخاذ قرار بإنشاء مركز التنسيق المشترك للعمليات لمواجهة التهديد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية.

9 - وقام الرئيس تشيسيكيدي ورئيس رواندا بول كاغامي بزيارتين متبادلتين إلى جيسيني وغوما في 25 و 26 حزيران/يونيه، على التوالي. وقيَّما أثر ثوران بركان جبل نيراغونغو في 22 أيار/مايو، بما في ذلك على النساء والفتيات المعرضات بالتالي لخطر متزايد للعنف الجنسي والجنساني. ووقعا أيضا ثلاث اتفاقات ثنائية بشأن تعزيز وحماية الاستثمارات، والضرائب على الدخل، والتهرب الضريبي، وقطاع الذهب. وفي 13 تموز/يوليه، اجتمع رئيس بوروندي إيفاريست ندايشيميي مع الرئيس تشيسيكيدي في كينشاسا، وناقشا الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأسفرت الزيارة عن استئناف عمل اللجنة المشتركة بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر، اجتمعت اللجنة في كينشاسا ووافقت على تعزيز التعاون لتحييد الجماعات المسلحة وتعزيز أمن الحدود، بوسائل منها تعليم الحدود. واستمرت أيضا العلاقات الثنائية مع أوغندا في التحسُّن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما عقب اجتماع الرئيس تشيسيكيدي مع الرئيس يويري موسيفيني في 16 حزيران/يونيه في كاسيندي ومبوندوي، البلدتان الحدوديتان في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

10 - وفي الفترة من 17 إلى 18 آب/أغسطس، حضر الرئيس تشيسيكيدي مؤتمر القمة العادي الحادي والأربعين لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ليلونغوي. وانتُخب الرئيس تشيسيكيدي لتولي رئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للفترة 2022-2023.

ثالثا - الحالة الأمنية

ألف - مقاطعة إيتوري

11 - على الرغم من حالة الحصار، تدهورت الحالة الأمنية في إيتوري، ولا سيما في إقليميْ دجوغو وإيرومو، بسبب نشاط الجماعات المسلحة، مما أفضى إلى تشريد للسكان. وعُززت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما مكَّن من شن عمليات عسكرية هجومية في إقليم إيرومو الجنوبي في 6 تموز/يوليه، وفي إقليم دجوغو الشرقي في 29 تموز/يوليه. وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 6 أيلول/سبتمبر، قُتل 268 مدنيا، من بينهم 37 امرأة على الأقل و 13 طفلا، وجُرح 64 مدنيا، من بينهم ست نساء وثلاثة أطفال على الأقل.

12 - وفي أقليميْ دجوغو وماهاجي، واصلت فصائل تابعة للتعاونية من أجل التنمية في الكونغو مهاجمة مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمدنيين. وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 6 أيلول/سبتمبر، قتلت تلك الفصائل 96 مدنيا، من بينهم 16 امرأة و 6 أطفال على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، نهبت التعاونية من أجل التنمية في الكونغو ممتلكات وألحقت بها أضرارا، مما تسبب في تشريد مدنيين. وفي بداية آب/أغسطس، قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن 1,7 مليون مشرّد داخليا كانوا موجودين في إيتوري.

13 - وفي إقليم إيرومو، شـــكلت الهجمات المتكررة التي شـــنها تحالف القوى الديمقراطية أكبر تهديد للمدنيين على جانبي الحدود بين مقاطعتيْ إيتوري وكيفو الشـــمالية. وعلى وجه الخصـــوص، شـــن مقاتلون يشـــتبه في انتمائهم لتحالف القوى الديمقراطية هجمات يومية اســـتهدفت مدنيين في منطقتي بانيالي تشـــابي وباهيما - بوغا الخاضعتين لسلطة زعامات قبلية وبالقرب من تشابي في الفترة من 20 إلى 25 حزيران/يونيه وفي 26 و 27 تموز/يوليه و 4 آب/أغســـطس. وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 6 أيلول/ســـبتمبر، قُتل 134 مدنيا، من بينهم 17 امرأة وطفلان على الأقل، خلال هجمات شنها تحالف القوى الديمقراطية، واختُطف ما لا يقل عن 235 مدنيين. وحتى 6 أيلول/سبتمبر، كان نحو 200 13 من المشردين داخليا على الأقل قد غادروا مناطق مهددة من قبل تحالف القوى الديمقراطية إلى كوماندا وبوكيرينجي وبوغورو. وتجمع مشـــردون داخليا آخرون، معظمهم من طائفة الهوتو، في مخيم بالقرب من قاعدة تابعة للبعثة في تشـــابي. وفي 27 تموز/يوليه، ردت البعثة على هجوم شنه تحالف القوى الديمقراطية على موقع للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في بوســـيو وقامت بإجلاء أربعة جنود جرحى من القوات المســـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي 29 تموز/يوليه، احتجزت البعثة تســـعة عناصـــر يُشـــتبه في انتمائهم لتحالف القوى الديمقراطية ثم ســـلمتهم إلى الســـلطات، ونقلت طفلين ملحقين بتلك الجماعة إلى جهات فاعلة في مجال حماية الطفل.

14 - وتراجع، مقارنة بالتقرير السابق، عدد الحوادث التي تورطت فيها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الوطنية والداعية إلى الاندماج في الكونغو. وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 6 أيلول/ســـبتمبر، قُتل 8 مدنيين، من بينهم امرأة واحدة على الأقل، وجُرح خمســـة رجال نتيجة لتلك الأحداث. ومع ذلك، ففي إقليم إيرومو الجنوبي، دفعت الحالة الأمنية والتوترات الطائفية بين طائفة الهوتو وعدة مجتمعات محلية أخرى المقاومة الوطنية في إيتوري إلى زيادة التجنيد، بينما ظلت عملية نزع الســـلاح والتســـريح فيما يخص هذه الجماعة متوقفة.

باء - مقاطعة كيفو الشمالية

15 - في منطقة غران نور، اســـتمر تدهور الحالة الأمنية بســـبب الهجمات التي شـــنها تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني، ولا سيما في الجنوب الشرقي (قطاع روينزوري) والأجزاء الشمالية (منطقة واتالنغا الخاضـــعة لزعامة قبلية وقطاع بيني - مباو، المتاخمان لمقاطعة إتوري)، على الرغم من العمليات الجارية للقوات المســـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ونقل الحاكم العســـكري مقره من غوما إلى بلدة بيني. وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 9 أيلول/ســـبتمبر، أبلغ عن وقوع 32 حادثا نســـبت إلى تحالف القوى الديمقراطية، وأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 121 مدنيا، من بينهم 43 امرأة، وجرح 33 شخصا، من بينهم ثماني نســـاء، واختطاف 43 شـــخصـــا، من بينهم 12 امرأة. وفي 30 حزيران/يونيه، هاجم تحالف القوى الديمقراطية مدنيين في بلدة بيني لأول مرة منذ 16 كانون الأول/ديسمبر 2019. وأسفر ذلك عن مقتل ما لا يقل عن 10 مدنيين (أربع نســـاء وســـتة رجال) وجرح خمســـة آخرين (امرأتان وثلاثة رجال)، وعن اختطاف ما لا يقل عن 10 أشـــخاص (امرأة واحدة وثلاثة رجال وســـتة فتيان). وبالإضـــافة إلى ذلك، جُرح ما لا يقل عن ســـتة مدنيين (امرأتان وأربعة رجال) من جراء ثلاثة انفجارات لأجهزة متفجرة يدوية الصـــنع في بلدة بيني يومي 26 و 27 حزيران/يونيه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل في إقليم بيني ثلاثة من ممثلي المجتمع المدني والزعماء المحليين ممن كانوا منخرطين في أنشطة الحماية وحقوق الإنسان. وفي 15 تموز/

يوليه، قُتل رئيس المجتمع المدني في كاروموروما، المعروف بموقفه المعارض للجماعات المسلحة، وذلك بالقرب من منزله على أيدي مقاتلين يُشتبه في انتمائهم لتحالف القوى الديمقراطية.

16 - وفي منطقة بيتي نور، استمر النزاع المسلح بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة في تعريض المدنيين للخطر. وواصلت قوات ماي - ماي الوطنية الشعبية - جيش الشعب وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل بويرا للتجديد القتال ضد تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة وتجمع الحركات المساندة للتغيير (تجمع الحركات المساندة للتغيير/قوات الدفاع عن الشعب) وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل غيدون للتجديد، مرتكبين انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما في إقليميْ ماسيسي ووليكالي. وهاجمت جماعات مسلحة، وخاصة تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة وتجمع الحركات المساندة للتغيير/قوات الدفاع عن الشعب وغيرها من فصائل نياتورا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد، هاجمت مدنيين مما أسفر عن قتل 29 شخصا وجرح 29 شخصا ووقوع 16 من حوادث النهب. وتسببت الهجمات التي تركزت أساسا في مناطق ماسيسي - كيتشانغا - نيابيوندو - لوكويتي في نزوح جماعي للسكان المحليين باتجاه مركز ماسيسي أو نحو الموقع القريب منه في نيابيوندو الذي تنتشر فيه قوات تابعة للبعثة وجاهزة للتدخل. وفي حين واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضغطها العسكري على الجماعات المسلحة في إقليميْ ماسيسي وروتشورو، فقد بدأ الحاكم العسكري لمقاطعة كيفو الشمالية محادثات مع شتى الجماعات المسلحة. ونُقل أكثر من 1 000 مقاتل من مختلف الميليشيات، ولا سيما جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل بويرا للتجديد وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة، إلى مخيميْ رومانغابو وموبامبيرو التابعين للحكومة، في انتظار عملية برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. غير أن سوء الأحوال المعيشية جعل بعضهم يغادرون المواقع قبل الأوان.

جيم - مقاطعتا كيفو الجنوبية ومانييما

17 - تدهورت الحالة الأمنية أساسا في مينيمبوي، في منطقة هو بلاتو، مع تزايد الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعة تويروانيهو، وهي جماعة مسلحة تقودها طائفة الهوتو. وفي 8 تموز/يوليه، نقلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية شخصين، أحدهما امرأة، يشتبه في تعاونهما مع جماعة تويروانيهو، وذلك إلى بوكافو عقب اعتقالهما في مينمبوي في 12 حزيران/يونيه، مما أثار احتجاجات متعددة من جانب أنصار جماعة تويروانيهو وأفراد طائفة الهوتو. وثأراً لهذين الاعتقال والنقل، شنت جماعة تويروانيهو هجمات على مواقع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مينمبوي وما حولها في 10 و 11 تموز/يوليه، على الرغم من بعثة مشتركة قام بها وزير الداخلية في المقاطعة والبعثة بغرض نزع فتيل التوتر. وقدمت البعثة خدمات الحماية للقضاة العسكريين التابعين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين كانوا يجرون، بدعم من البعثة، محاكمات تأديبية وجنائية تشمل عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، أسفرت الهجمات التي شنتها جماعة تويروانيهو عن مقتل خمسة جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإصابة 13 آخرين.

18 - وتدهورت الحالة الأمنية أيضا في سهل روزيزي. وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 6 أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن وقوع 73 حادثا، بما في ذلك حوادث اختطاف ونصب للكمائن على طول الطريق الوطنية رقم 5 وسرقة الماشية والتوترات القبلية. وفي 23 حزيران/يونيه و 27 تموز/يوليه، أُبلغ عن تحركات

إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر الحدود لعناصـــر مســـلحة بوروندية، بما في ذلك من قوات التحرير الوطنية وحركة المقاومة من أجل ســيادة القانون، بدعم من زعماء ماي – ماي المحليين، حســبما زُعم. وفي تموز/يوليه، زارت الآلية المشـــتركة الموســـعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المنطقةَ للتحقيق في المســـائل العابرة للحدود، بما في ذلك ما يتعلق بمخيمات اللاجئين البورونديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضـــافة إلى ذلك، أفيد عن حدوث توترات بين طائفتي باروندي وبافوليرو في أواخر تموز/يوليه بسبب صـلاحيات عرفية. وحاولت جماعة مجهولة الهوية المطالبة بالحكم الذاتي عن بقية أراضـي إقليم أوفيرا بوضـع علامات في 18 تموز/يوليه على المبنى الإداري الرئيسـي لمنطقة باروندي الخاضــعة لزعامة قبلية. وسـيرت البعثة دوريات بين كامانيولا وماتارولي لمنع العنف، ونُزع فتيل التوتر في أوائل آب/أغسطس.

19 – وفي إقليم كابامباري في مقاطعة مانيما، ظلت الحالة الأمنية متقلبة بسـبب اسـتئناف الاقتتال الداخلي بين فصـيلين من فصـائل ماي – ماي مالايكا. واتفق الفصـيلان على إلقاء السـلاح في 12 تموز/يوليه لكن العنف استمر، مما تسبب في زيادة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ولا سيما في منطقتيْ سلامابيلا وماشابانو.

دال – مقاطعة تنجانيقا

20 – اسـتمر تحسُّـن الحالة الأمنية في تنجانيقا، ولا سـيما في أقاليم مانونو وموبا وكابالو وكونغولو. بيد أن حوادث متفرقة ضـلعت فيها عناصـر من جماعة ماي – ماي أثرت على السكان المحيطين بمنطقة بنديرا وفي الأجزاء الشـمالية من إقليم نيونزو. واسـتهدفت الجماعات ماي – ماي ياكوتومبا وماي – ماي بيرسـي موتو وماي – ماي مالايكا مواقع للتعدين الحرفي أثناء نصـــبها كمائن على الطرق الرئيســـية بغرض نهب المارة. وفي الجزء الشمالي من إقليم نيونزو، واصلت جماعة ماي – ماي أبا نا بالي نصب الكمائن للمدنيين وعناصـر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما حد من إمكانية إيصـال المساعدات الإنسانية. وحتى 5 أيلول/ســـبتمبر، سُـــجل وقوع 52 حادثا في بنديرا و 17 حادثا في نيونزو، مما أســـفر عن مقتل 12 مدنيا وخمسة عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

رابعا – حالة حقوق الإنسان

21 – في الفترة بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وثقت البعثة 075 1 انتهاكا ومخالفة لحقوق الإنســـان، وهو عدد مماثل للعدد المســـجل في الفترة المشـــمولة بالتقرير الســـابق. وارتكبت جميع الانتهاكات الموثقة تقريبا في المقاطعات المتضررة من النزاع (96 في المائة)، ولا سيما في أقاليم ماسيسي وبيني وروتشورو في مقاطعة كيفو الشمالية، وأقاليم إيرومو ودجوغو ومامباسا في مقاطعة إيتوري، وإقليم شابوندا في مقاطعة كيفو الجنوبية.

22 – وكثفت الجماعات المسلحة في مقاطعتيْ كيفو الشمالية وإيتوري، ولا سيما في إقليم نياتورا، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية والتعاونية من أجل التنمية في الكونغو وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سـيادة وجماعة ندوما للدفاع عن الكونغو – فصـيل التجديد، كثفت هجماتها ضـد المدنيين على الرغم من حالة الحصـــار. وكانت تلك الجماعات المســـلحة مســـؤولة عن 57 في المائة من الانتهاكات الموثقة، مما أســـفر عن وفاة ما لا يقل عن 211 رجلا و 77 امرأة و 14 طفلا. وكان موظفو الدولة مســـؤولون عن 43 في المائة من الانتهاكات الموثقة، ولا ســـيما انتهاكات حق الشـــخص في الحرية والأمان على شـخصــه، حيث سُـجلت 303 ضـحايا (223 رجلا و 63 امرأة و 17 طفلا)، وانتهاكات الحق

في السلامة البدنية، حيث سُجلت 165 ضحية (104 رجال و 43 امرأة و 18 طفلا). وكان ما لا يقل عن 377 شخصا، من بينهم 89 امرأة و 20 طفلا، ضحايا لعمليات موثقة للقتل خارج نطاق القضاء وبإجراءات موجزة، أي أقل بنسبة 4 في المائة مما سُجل في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وكان موظفو الدولة مسؤولين عن قتل 57 رجلا و 12 امرأة وأربعة أطفال خارج نطاق القضاء، في حين كانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن الإعدام بإجراءات موجزة لما عدده 211 رجلا و 77 امرأة و 16 طفلا. وزادت الانتهاكات الموثقة المتعلقة بالمجال الديمقراطي بنسبة 12 في المائة، مدفوعة بزيادة التهديدات الموجهة ضد أعضاء منظمات المجتمع المدني وانتهاكات الحق في التجمع السلمي. وفي الفترة بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه، هدد أعضاء الجماعات المسلحة وموظفو الدولة 17 صحفيا أثناء قيامهم بعملهم. وقتل صحفيان منهم على أيدي مسلحين في مقاطعتيْ إيتوري وكيفو الشمالية.

23 - وبموجب حكم من أحكام حالة الحصار، كان على السلطات القضائية المدنية أن تنقل القضايا الجنائية إلى نظام القضاء العسكري في مقاطعتيْ كيفو الشمالية وإيتوري. ومن الناحية العملية، أغلقت المحاكم المدنية في المقاطعتين أبوابها، في حين لم يكن لدى نظام القضاء العسكري القدرة على معالجة عبء القضايا الإضافية، مما أثر على إمكانية الوصول إلى العدالة في الوقت المناسب. وظل عشرات الأشخاص رهن الاحتجاز الاحتياطي دون أن تُعقد جلسات محاكمة لهم، وهو ما فاقم اكتظاظ السجون. وبالتحقق من احتجاز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لما عدده 42 فتى، سجلت البعثة أيضا زيادة في عدد الأطفال المحتجزين بسبب تأخر المحاكمات من جراء حالة الحصار.

24 - وفي 8 تموز/يوليه، استأنفت المحاكم المدنية في مقاطعتيْ إيتوري وكيفو الشمالية إجراءاتها في المسائل غير الجنائية، بما في ذلك قضايا الأحداث. وفي 9 تموز/يوليه، أمر وزير العدل بإحالة جميع القضايا الجنائية، باستثناء تلك المتعلقة بالأحداث، إلى الولايات القضائية العسكرية، وأكد من جديد اختصاص المحاكم المدنية في المسائل غير الجنائية، ولكن المحاكم العسكرية لم تُزوَّد بعد بوسائل إضافية لاستيعاب عبء القضايا الجنائية الإضافي. وبالإضافة إلى ذلك، أدت حالة الحصار عمليا إلى وقف محكمة العمليات العسكرية في مقاطعة كيفو الشمالية بسبب نقل القضاة إلى أماكن أخرى. وأدى ذلك إلى تراجع كبير في إحراز التقدم في القضايا ذات الأولوية التي تنطوي على جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب مرتكبة من قبل الجماعات المسلحة وقوات الأمن التابعة للدولة في إطار الولاية القضائية لهذه المحكمة. وواصلت البعثة الدعوة إلى استئناف المحاكمات المتعلقة بهذه الجرائم الخطيرة وإرساء مسار واضح للطعن استئنافيا في قرارات هذه المحكمة العاملة، وذلك وفقا للدستور.

25 - ولا تزال هناك تحديات جسيمة في معالجة الأوضاع الأمنية وظروف الاحتجاز، بما في ذلك اكتظاظ النزلاء الشديد في مرافق الاحتجاز. وحتى 3 أيلول/سبتمبر، كانت مرافق الاحتجاز ذات الأولوية التي يبلغ عددها 11 مرفقا والتي رصدتها البعثة وقدمت الدعم لها تؤوي 922 22 سجينا، من بينهم 587 14 سجينا شديد الخطورة، و 515 سجينة و 513 حدثا، في حين أن هذه المرافق تتسع لما عدده 070 7 سجينا فقط. وما مجموعه 75 في المائة من هؤلاء السجناء هم رهن الاحتجاز الاحتياطي. وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 30 آب/أغسطس، توفي 66 سجينا في السجون الإحدى عشر ذات الأولوية، بما في ذلك 47 حالة وفاة في سجن ماكالا في كينشاسا.

26 - وواصلت البعثة المساهمة في تعزيز السلام بدعم السلطات الكونغولية في مكافحة الإفلات من العقاب وتمكين الضحايا والناجين من سبل الانتصاف من خلال محاسبة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد

الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وفي تموز/يوليه، حاكمت محكمة الحامية العسكرية في بونيا تسعة من أعضاء التعاونية من أجل التنمية في الكونغو وأدانتهم بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في قطاع والندو – دجاتسي، بإقليم دجوغو، في الفترة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر 2019. ومنذ حزيران/يونيه، أدين ستة من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية و 20 جنديا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقدمت البعثة الدعم لأربع بعثات تحقيق مشتركة مع المدعين العامين العسكريين بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأتاحت محكمة متنقلة واحدة في المناطق المتضررة من النزاع. وفي الفترة من 1 إلى 8 تموز/يوليه، قدمت البعثة الدعم لبعثة تحقيق بشأن انتهاكات منها الاغتصاب ادُّعي أن عناصر يُشتبه في كونها تابعة لفصيل رايا موتومبوكي ماهيشي قد ارتكبتها في عام 2019 في قرى بإقليم والونغو.

خامسا - الحالة الإنسانية

27 - لقد أثر تدهور الحالة الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثر تضاؤل الموارد على قدرة الفريق القطري العامل في المجال الإنساني على مساعدة المحتاجين. وحتى 30 آب/أغسطس، لم تموَّل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2021، التي تروم جمع 1,98 بليون دولار لحوالي 16 مليون محتاج، إلا بنسبة 27 في المائة. وفي إيتوري وكيفو الشمالية وشمال تنجانيقا وكيفو الجنوبية، سُجل حوالي 000 156 شخص كمشردين حديثا منذ حزيران/يونيه، وبذلك يكون أكثر من 1,3 مليون شخص قد تشردوا حتى الآن في عام 2021. ويصل بالتالي عدد المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد إلى أكثر من 5 ملايين شخص، 51 في المائة منهم من النساء. وهذا هو أكبر عدد من المشردين داخليا في القارة ككل. ويستضيف البلد أيضا نحو 000 536 لاجئ من البلدان المجاورة، ولا سيما من جمهورية أفريقيا الوسطى.

28 - وعقب إجراء تقييم مشترك للحالة الإنسانية في إيتوري في الفترة من 11 إلى 13 آب/أغسطس، أعلن منسق الشؤون الإنسانية عن تمويل طارئ يصل إلى 7 ملايين دولار من صندوق المساعدة الإنسانية لزيادة الإجراءات الإنسانية لما عدده 2,8 مليون شخص محتاج في المقاطعة، بما في ذلك المناطق المتاخمة لكيفو الشمالية.

29 - وفي الوقت نفسه، استمر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في إجهاد الاقتصاد والنظام الصحي. وحتى 30 آب/أغسطس، سجلت 111 55 حالة من حالات الإصابة بكوفيد-19، بما في ذلك 059 1 حالة وفاة، في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سياق يتسم بمحدودية القدرة على إجراء الاختبارات وإعطاء اللقاحات. وفي تموز/يوليه، أفادت منظمة الصحة العالمية بأن الإصابة بسلالة دلتا تمثل ما يصل إلى 79 في المائة من الإصابات المتسلسلة في البلد. وحتى 29 تموز/يوليه، تلقى 140 94 شخصا جرعة أولى على الأقل من لقاحات كوفيد-19 في 13 مقاطعة. وسُلمت جمهورية الكونغو الديمقراطية 700 500 جرعة تكميلية من لقاحات كوفيد-19، وذلك في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. ولا تزال التحديات اللوجستية تعوق توفير فرص الحصول على اللقاحات للأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية والمناطق المتضررة من النزاع. وفي الوقت نفسه، فإن الأمراض المتوطِّنة مثل الملاريا والكوليرا والطاعون ترهق بشدة البنية التحتية الصحية، وأبلغ عن 9,5 ملايين حالة من حالات الملاريا، مما رسخ هذا الداء كسبب رئيسي للاعتلال والوفيات في عام 2021.

30 - وفي 1 أيلول/سبتمبر، هاجمت عناصر مسلحة مجهولة قافلة مدنية ترافقها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة في أوفاي بمقاطعة إيتوري، مما أسفر عن مقتل أربعة مدنيين، واختطاف أو فقدان ما لا يقل عن 20 آخرين. ولا تزال هذه الهجمات المقترنة بعدم إمكانية الوصول تعوق تنقل المدنيين والسلع وإيصال المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين. وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 13 آب/أغسطس، سجل 45 حادثا أمنيا، بما في ذلك هجمات على العمليات الإنسانية، مما استوجب سحب أو إغلاق بعض مكاتب الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية.

سادسا - حماية المدنيين

ألف - استراتيجيات البعثة والعمليات السياسية

31 - استمر تنقيح استراتيجيات البعثة وخططها العملياتية الخاصة بكل منطقة على حدة باعتماد خطط عمل محددة إضافية تحدد الاستجابات المشتركة للتهديدات المحلية التي يتعرض لها المدنيون، كما هو الحال في الجزء الجنوبي من إقليم إيرومو بمقاطعة إيتوري. وفي آب/أغسطس، وافقت البعثة على إطار استراتيجي جديد على نطاق البعثة بشأن حماية المدنيين لاستكمال الاستراتيجيات الخاصة بكل منطقة على حدة وضمان اتباع نهج متكامل لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة بشأن الخفض التدريجي والمرحلي للبعثة. وفي إطار تنفيذ الخطة الخاصة بمنطقة تنجانيقا، واصلت البعثة تقديم الدعم اللوجستي للسلطات الوطنية وتنظيم أنشطة بناء القدرات لضمان استمرارية آليات حماية المدنيين والإنذار المبكر والاستجابة.

32 - وفي آب/أغسطس، بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة عمليات هجومية مشتركة ضد تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني امتثالا لسياسة الأمم المتحدة المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وقد أولي اهتمام خاص لحماية المدنيين في مرحلة التخطيط، وعُزز التنسيق مع القوات المسلحة الكونغولية وفريق الأمم المتحدة القطري لضمان الاستعداد للتخفيف من التهديدات التي يشكلها تحالف القوى الديمقراطية والتصدي لها.

باء - الاستجابات على المستوى الميداني

33 - تلقى نظام شبكة الإنذار المحلية الخاص بالبعثة ما متوسطه 247 إنذارا في الشهر. وقد جاءت نسبة 45 في المائة من الإنذارات من كيفو الشمالية ونسبة 40 في المائة من كيفو الجنوبية، مقارنة بنسبتي 41 في المائة و 51 في المائة، على التوالي، في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستجابت قوات الأمن والدفاع الوطنية و/أو البعثة لما نسبته 68 في المائة من تلك الإنذارات.

34 - وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا، اضطلعت البعثة، عن طريق دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بـ 149 مهمة فورية أسفرت عن تدمير 243 من مخلفات الحرب المتفجرة، بما في ذلك ثلاثة ألغام مضادة للأفراد وذخيرتين متفجرتين و 212 من ذخائر الأسلحة الصغيرة في الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 6 أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى فريق للتخلص من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع تابع للبعثة أربعةَ تحقيقات بشأن الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع بعد الانفجار في منطقة بيني خلال الفترة نفسها. وفي 27 تموز/يوليه، قام فريق مشترك تابع للبعثة يتألف من فريق للتخلص من الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وفريق للتخلص من الذخائر المتفجرة بتدمير جهاز متفجر يدوي الصنع واحد وأكثر من 10 ذخائر غير منفجرة في ماكوكو، في إقليم بيني.

35 - وقد انخرطت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، مع السلطات الوطنية في وضع بروتوكولات محسنَّة استجابةً لتغير الوضع المتعلق بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وعلاوة على ذلك، نُظمت في بيني حلقة عمل للتوعية بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب/الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع بغرض تدريب أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين، وموظفي المنظمات غير الحكومية، والزعماء المحليين وقادة المجتمعات المحلية، وأفراد السكان المحليين، بمن فيهم الفتيات والفتيان، وطلاب الجامعات وموظفيها. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، حملة إذاعية بشأن منع خطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في منطقة غران نور، وذلك باستخدام محطة أوكابي الإذاعية المحلية في بيني.

36 - وبناء على طلب من الحاكم العسكري لمقاطعة إيتوري، قدمت البعثة في الفترة من 7 إلى 23 تموز/يوليه، قبل العمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في المقاطعة، الدعمَ لتدريب 688 جنديا من تلك القوات على التكتيكات العسكرية واستخدام الأسلحة والقتال في الأدغال وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وواصلت البعثة أيضا كفالة حماية المدنيين على طول محاور الطرق الرئيسية ومخيمات المشردين داخليا في إقليم دجوغو. وردت البعثة بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على تهديدات بشن هجمات من قبل التعاونية من أجل التنمية في الكونغو بالقرب من فاتاكي (إقليم دجوغو)، حيث كان المشردون داخليا عرضة لخطر عنف محدق. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة الدعم للجهود الرامية إلى الحد من التوترات القبلية وسهلت إجراء حوارات أفضت إلى الالتزام بعدم اعتداء مجموعتي بيرا وهيما العرقيتين على بعضهما بعضا، وهو الالتزام الذي أُبرم في حفل تقليدي حضره ثمانية من رؤساء المجموعات العرقية وسلطات المقاطعات. وأدى ذلك إلى عودة المشردين داخليا، واستئناف التجارة بين مجموعتيْ هيما وبيرا، وإدانة شباب المجتمعات المحلية للعنف علنا لثني غيرهم من الشباب عن الارتباط بالجماعات المسلحة وتشجيع المقاتلين الشباب على نزع سلاحهم وتقبل تسريحهم.

37 - وردا على التهديد المتزايد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية على الحدود بين مقاطعتيْ كيفو الشمالية وإيتوري، عززت البعثة تنسيق عمليات الحماية دعما للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقبل العمليات الهجومية ضد تحالف القوى الديمقراطية، وضعت البعثة خطط طوارئ لزيادة جاهزيتها للرد على التهديدات المتوقعة ضد المدنيين، بما في ذلك مخاطر الانتقام. وشُغِّل مركز على مدار الساعة من أجل إضفاء الطابع المركزي على المعلومات المتعلقة بالإنذارات وضمان استجابة منسقة في الوقت المناسب من جانب البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، مما يمثل تعاونا قويا يشمل عدة ركائز. وزادت البعثة عدد دورياتها ووفرت الحراسة لقوافل مدنية بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأتاحت ممرا آمنا لأكثر من 825 1 مركبة تنقل أكثر من 293 10 من المدنيين والبضائع، على طول المحاور الرئيسية في أقاليم إيرومو وبيني ولوبيرو، بما في ذلك في تشابي وعلى طول محور كوماندا - لونا. وبالإضافة إلى ذلك، ركزت البعثة على تعزيز قدرة الدولة على استعادة السيطرة على المناطق التي كانت تحت سيطرة تحالف القوى الديمقراطية. وقدمت البعثة أيضا الدعم إلى الادعاء العام العسكري للتحقيق في انفجارات لأجهزة منفجرة يدوية الصنع في 26 و 27 حزيران/يونيه في بيني.

38 - وفي منطقة بيتي نور، شمال مقاطعة كيفو، وسعت البعثة نطاق قدراتها في مجال الحماية ليشمل المناطق المتضررة من عنف الجماعات المسلحة ومن عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. فبعد إجراء تقييمات مشتركة للتهديدات مع فريق الأمم المتحدة القطري، نشرت البعثة وحدات

قتالية جاهزة للتدخل في نيابيوندو ومركز ماسيسي للتخفيف من حدة التهديدات التي يتعرض لها المدنيون نتيجة لزيادة أنشطة تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة.

39 - أما في كيفو الجنوبية، فسيرت البعثة دوريات مشتركة بعيدة المدى مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوفدت بعثات تقييم مشتركة في مينمبوي في 23 حزيران/يونيه وفي الفترة من 22 إلى 24 تموز/يوليه وفي بويغيرا/موتارولي في 29 حزيران/يونيه، لتعزيز الثقة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد المجتمعات المحلية من خلال الحوار. وأوفدت البعثة أيضا بعثتين مشتركتين إلى بيجومبو وكاهولولو مع حكومة المقاطعة لوضع تقييم عملياتي مشترك. وسعت البعثتان الأخيرتان أيضا إلى التمكين لوضع استراتيجية خروج مشتركة لقاعدة العمليات المؤقتة للبعثة في بيجومبو، حيث تواصل البعثة حماية النازحين الموجودين في الجوار، وللوحدة القتالية الجاهزة للتدخل في كاهولولو.

40 - وفي تنجانيقا، سيرت البعثة 11 دورية بعيدة المدى وكثفت بعثات التوعية في المنطقة المحيطة ببنديرا بغية الرد على التهديدات المتعلقة بحماية المدنيين. وأسفر ذلك عن استسلام 13 مقاتلا ذكورا تابعين لجماعة ماي - ماي بيرسي موتو للبعثة في 9 آب/أغسطس في قرية لوغوغو.

سابعا - تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة

ألف - تحقيق الاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع

41 - في 22 حزيران/يونيه، ترأس وزير حقوق الإنسان مراسم دفن رسمية في تشيسوكو، بمقاطعة كاساي الوسطى، لما عدده 10 أشخاص قتلوا على أيدي قوات الدفاع والأمن في تشيسوكو في 7 أيار/مايو 2017. واعتذر وزير حقوق الإنسان للضحايا باسم رئيس الدولة والحكومة. وفي إطار آليات العدالة الانتقالية المنفذة في منطقة كاساي، قدمت البعثة وصندوق بناء السلام الدعم لتلك المراسم.

42 - وفي 29 تموز/يوليه 2021، دشن نائب حاكم شرطة كيفو الشمالية مركز الشرطة في كيكوكو، شمال مقاطعة كيفو، مما مكَّن من نشر ضباط شرطة في المنطقة. وكان ذلك جزءً من مشروعين من المشاريع الاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار بتمويل من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار، ساهما في استعادة سلطة الدولة من خلال إعادة الشرطة الوطنية الكونغولية والزعيم العرفي وأجهزة أمن الدولة إلى المنطقة.

43 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت البعثة أيضا أربع حلقات عمل ونفذت ثلاثة مشاريع سريعة الأثر في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا، وذلك بغية تعزيز السلام المستدام من خلال إدماج الشباب بصورة مجدية في عمليات صنع القرار والعمليات السياسية.

باء - إصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة

44 - استمرت البعثة في انخراطها مع مؤسسات قطاع الأمن لدعم اعتماد إصلاحات رئيسية وتعزيز القدرات في مجال إدارة ذلك القطاع. وواصلت البعثة دعم اللجنة الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحد من العنف المسلح، لأغراض منها دعم تنقيح قانون الأسلحة والذخائر. وفي 6 أيلول/سبتمبر، اجتمع لأول مرة فريق عامل معني بإدارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، متألف من أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين، لدعم رصد تنفيذ خطة العمل الخاصة باللجنة الوطنية.

45 - وفي تموز/يوليه، قدمت البعثة، بناء على طلب وزير الدفاع، الدعم الاستراتيجي والتقني قبل عملية التحقق التي كان مقررا أن يجريها فريق المفتش العام للجيش للتحقق من اللوجستيات والموارد البشرية والشؤون المالية، وذلك لكي يُسترشَد بالأمر في اتخاذ القرارات المقبلة المتعلقة بالسياسات العامة للجيش.

46 - وفي الفترة من 18 إلى 20 آب/أغسطس، نظمت البعثة، بالشراكة مع شبكة إصلاح العدالة وقطاع الأمن، حلقة عمل لتقييم دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن وصنع القرار في ما يتعلق بذلك. وحدد المشاركون، بمن فيهم 16 امرأة و 24 رجلا، تحديات طال أمدها، بما في ذلك عدم وجود قانون للبرمجة العسكرية وعدم كفاية مخصصات في الميزانية لإصلاح قطاع الأمن، وأوصوا، في جملة أمور، بوضع استراتيجية وطنية شاملة لإصلاح قطاع الأمن. وفي 31 آب/أغسطس، ساعدت البعثة اللجنة البرلمانية المعنية بالدفاع والأمن داخل الجمعية الوطنية على عقد الجلسة التشاورية غير الرسمية الثانية بشأن إصلاح قطاع الأمن بهدف التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى استراتيجية وطنية مشتركة وآلية تنسيق وطنية لإصلاح ذلك القطاع.

47 - ومكَّن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم إصلاح العدالة من المضي في تحسين أداء ومساءلة مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات. وفي تموز/يوليه، اعتمد مجلس مقاطعة كاساي سنترال اقتراحا بإنشاء لجنة شاملة لتقصي الحقائق والعدالة والمصالحة تحقق في انتهاكات مخالفات حقوق الإنسان وتدعم العدالة وسيادة القانون. وستشرك اللجنة الأطراف المعنية والضحايا والمجتمعات المحلية ومرتكبي العنف، بمن فيهم أفراد الجماعات المسلحة والأفراد التابعون للدولة، في جهد مشترك غايته تحقيق المصالحة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البعثة في تموز/يوليه الدعم لأنشطة بناء القدرات لما عدده 110 من كتبة وسكرتيري الادعاء العام (42 امرأة و 68 رجلا) و 110 من ضباط الشرطة القضائية (15 امرأة و 95 رجلا) في كاساي الوسطى وتنجانيقا. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة الدعم لمحكمة الدرجة العليا في كاليمي لإجراء محاكمات في موبا، في الفترة من 13 إلى 20 تموز/يوليه، لمحاكمة 47 متهما بارتكاب جرائم مختلفة، وذلك تصديا لمسألة الاحتجاز المطوَّل. ومن أصل هؤلاء المتهمين، أدين 20 متهما بتهمة اغتصاب طفل وثلاثة بتهمة القتل، بينما بُرِّئت ساحة ثلاثة متهمين.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

48 - في 5 تموز/يوليه، صدر الأمر المنشئ لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار الذي يدمج البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار (برنامج STAREC). وفي 7 آب/أغسطس، عين الرئيس تشيسيكيدي تومي تامبوي رونيغا منسقا لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، لكي يقود عملية وضع استراتيجية البرنامج وسياسته. واعتمدت البعثة في 8 تموز/يوليه استراتيجية للأمم المتحدة لتقديم الدعم لذلك البرنامج بالتنسيق مع الشركاء الدوليين ولتهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذه.

49 - وواصلت البعثة دعم عناصر الجماعات المسلحة في فك ارتباطهم بتلك الجماعات طوعا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نزعت البعثة سلاح 87 مقاتلا كونغوليا وقدمت لهم الدعم في مجال إعادة الإدماج في مجتمعاتهم المحلية وفي إعادتهم إليها. وفي إطار جهود البعثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، أعيد إلى أوطانهم تسعة مقاتلين أجانب ذكورا (ثمانية رونديين وأوغندي واحد) وثماني إناث مُعَالات. وجمعت البعثة أيضا 26 بندقية هجومية آلية من طراز كلاشينكوف 47 خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الوقت نفسه، لا تزال عملية نزع سلاح قوات المقاومة الوطنية في إيتوري

وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم متوقفة. ووافقت الجهات المانحة لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار على تنقيح مشروع في 26 تموز/يوليه، دعما لإعادة إدماج أفراد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في مجتمعاتهم المحلية، التي ستبدأ في 15 أيلول/سبتمبر.

50 - وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربعة مشاريع للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في بونيا. واستهدفت هذه المشاريع 863 مستفيدا، من بينهم 16 مقاتلا سابقين ذكورا، و 43 شابا معرضين للخطر، و 26 امرأة ضعيفة، و 778 من أفراد المجتمعات المحلية الأخرى (273 امرأة و 505 رجال). وفي الوقت نفسه، بدأ تنفيذ مشروع للحد من العنف على صعيد المجتمعات المحلية في بيني في تموز/يوليه. وتهدف هذه المشاريع إلى الحد من إعادة تجنيد الشباب المعرضين للخطر والمقاتلين السابقين، وكذلك إلى التخفيف من حدة النزاعات الطائفية.

ثامنا - المرأة والسلام والأمن

51 - مضت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قدما في تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في العمليات السياسية. فعلى سبيل المثال، عين الرئيس تشيسيكيدي، في 6 تموز/يوليه، ماري - فرانس مالانغو كابيدي مبويي أول محافظة للمصرف المركزي للكونغو. وعين أيضا ثلاث نساء في مجلس إدارة للمصرف. وفي الوقت نفسه، عين نائب رئيس الوزراء المسؤول عن الداخلية امرأتين كحاكمتين مؤقتتين لمقاطعتيْ لوالابا وباس - أويلي. ومن ثم، فإن هناك مقاطعتين من أصل 26 مقاطعة تقودها الآن نساء.

52 - وواصلت البعثة زيادة الوعي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والانخراط مع القيادات النسائية لاستكشاف فرص الدعوة المشتركة لتعزيز مشاركة المرأة مشاركة مجدية في العمليات السياسية والانتخابية، تمشيا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفي 29 تموز/يوليه، اجتمعت البعثة مع إيرينا كالونجي، رئيسة شبكة القيادات الوطنية النسائية للأحزاب السياسية، لمناقشة التحديات التي تواجهها المرشحات. ونظمت البعثة أيضا، في بوكافو في 1 تموز/يوليه، دورة تدريبية بشأن القيادة النسائية لفائدة 20 طالبة في المدارس الثانوية، وذلك للمساهمة في تعزيز مشاركة المرأة في الحوكمة المحلية.

53 - وعقدت الممثلة الخاصة سلسلة من الاتصالات مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه لإدراج أصوات النساء ووجهات نظرهن في الخطة الانتقالية. وحسنت هذه الاجتماعات أيضا فهم المرأة لولاية البعثة وأكدت من جديد الدور الحيوي للمرأة في بناء سلام دائم. وفي 29 حزيران/يونيه، اشتركت البعثة ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة والطفل وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في عقد اجتماع لما عدده 40 ممثلا للمجتمع المدني (ثلاثة رجال و 37 امرأة) في كينشاسا لمناقشة مشاركة المرأة في عمليات تسوية النزاعات. وأسفر ذلك عن توصيات لتعزيز التعاون بين البعثة ومنظمات المجتمع المدني النسائية على الصعيدين الوطني والمحلي، لزيادة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في مثل تلك العمليات.

54 - وواصلت البعثة تعزيز البعد الجنساني لحماية المدنيين. ففي آب/أغسطس، نظمت البعثة حلقات عمل للتوعية بدور المرأة في الحد من انعدام الأمن والعنف من خلال مشاركتها في نظم الإنذار المبكر وشبكات المعلومات على الصعيد المحلي. وقد أدت حلقة العمل، التي حضرها 60 مشاركا (13 امرأة و 47 رجلا)، بمن فيهم السلطات المحلية، والجهات الفاعلة في مجال الدفاع والأمن، وأعضاء لجان الحماية المحلية، وقيادات

نسائية من إقليم ماسيسي، أدت إلى تعهد المسيرِّ العسكري لإقليم ماسيسي بإدماج المرأة في كيانه فيما يتعلق بجميع عمليات السلام والأمن المحلية.

تاسعا - حمايةُ الطفل والعنف الجنسي في حالات النزاع

55 - في الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس، تحققت البعثة من وقوع 426 انتهاكا خطيرا ضد الأطفال (94 فتاة و 307 فتيان). وقُتل أو شُوِّه 45 طفلا (17 فتاة و 28 فتى)، بمن فيهم 10 أطفال قتلوا خلال هجمات شنتها التعاونية من أجل التنمية في الكونغو، وأربعة قتلوا بسبب متفجرات من مخلفات الحرب.

56 - وفي الوقت نفسه، تمكن 281 طفلا (29 فتاة و 252 فتى) من الفرار من الجماعات المسلحة أو فُصلوا منها. ومن بين هؤلاء، كان 39 طفلا (11 فتاة و 28 فتى) قد جُندوا منذ عهد قريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأفرجت الجماعات المسلحة طوعا عن 127 طفلا (5 فتيات و 122 فتى)، لعدة أسباب منها خرائط الطريق التي وُضعت لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال والانتهاكات الجسيمة الأخرى المرتكبة ضدهم. وكانت جماعات ماي - ماي في منطقة هو بلاتو بمقاطعة كيفو الجنوبية الجهة المسؤولة الرئيسية عن تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع (أربع فتيات و 60 فتى)، تليها جماعة نياتورا (50 فتى)، فتحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أبكونغوزي المقاتلة (12 طفلا لكل واحدة من الجماعتين، من بينهم ثماني فتيات و 16 فتى في المجموع) في مقاطعة كيفو الشمالية.

57 - ووقع قائد ماي - ماي موتيزي، في منطقة هو بلاتو بمقاطعة كيفو الجنوبية، إعلانا من جانب واحد وخريطة طريق لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال والانتهاكات الخطيرة الأخرى ضدهم. وحتى الآن، تعهدت 40 جماعة مسلحة بهذه الالتزامات منذ تموز/يوليه 2018، مما أسفر عن الإفراج الطوعي عن 364 2 طفلا، منهم 334 فتاة.

58 - وفي الفترة بين حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وقعت 194 امرأة و 97 فتاة وفتى واحد على الأقل ضحايا للعنف الجنسي الموثق المتصل بالنزاع، ومعظم حالاته كانت في كيفو الجنوبية (36 في المائة)، وكيفو الشمالية (21 في المائة)، ومانيما (16 في المائة)، وتنجانيقا (12 في المائة)، وإيتوري (10 في المائة). ومن بين هؤلاء، كان 207 ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع المرتكب من قبل الجماعات المسلحة، و 73 ضحايا للعنف المرتكب من قبل جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، و 9 ضحايا للعنف المرتكب من قبل عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية، و 3 ضحايا للعنف المرتكب من قبل موظفين آخرين في الدولة. ومن بين الجماعات المسلحة، كان الجناة الرئيسيون من جماعات ماي ماي رايا موتومبوكي، ونياتورا، و ماي - ماي مالايكا.

59 - وبدعم من صندوق بناء السلام، أنشأت البعثة دارا للنساء ومحطة إذاعية في كيغولوبي، بإقليم شابوندا، في مقاطعة كيفو الجنوبية، لتعزيز التوعية ضد العنف الجنسي المتصل بالنزاع. واستفاد صحفيون من تدريب في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك التدريب على العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وزُودوا بمواد قانونية.

60 - وأدانت السلطات القضائية الكونغولية تسعة مدنيين وسبعة جنود من القوات المسلحة الكونغولية وموظفا واحدا في الشرطة الوطنية الكونغولية بتهمة ارتكاب جرائم عنف جنسي متصل بالنزاع، بما في ذلك ضد الأطفال، في الفترة من حزيران/يونيه وتموز/يوليه. وقدمت البعثة أيضا المساعدة الطبية والنفسية -

الاقتصادية والقانونية إلى 50 من ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، منهن 46 امرأة وأربع فتيات، الذي ارتكبته قوات الدفاع والأمن وأفراد الجماعات المسلحة ومدنيون.

عاشرا - استراتيجية الخروج

61 - في 5 تموز/يوليه، أنشأ رئيس الوزراء ساما لوكوندي والبعثة فريق عمل مشترك وأفرقة فرعية مواضيعية لوضع إطار للمناقشات بشأن مسائل محددة تتعلق بالعملية الانتقالية. وحدد الفريق الفرعي المعني بالعملية الانتقالية 18 معيارا مرجعيا، والمخاطر وتدابير التخفيف، والشراكات الاستراتيجية التي تشكل أساس الخطة الانتقالية الواردة في مرفق هذا التقرير. وجرى التشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشركاء المعنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية طوال العملية.

62 - وفي 30 حزيران/يونيه 2021، انسحبت البعثة من مقاطعة كاساي. غير أن البعثة واصلت تقديم الدعم المؤقت للجهود الرئيسية الرامية إلى بناء السلام وتحقيق الاستقرار. وشمل ذلك تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية لتعزيز مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية من خلال تخصيص ستة موظفين دوليين وموظفين وطنيين اثنين للتشارك في العمل في مواقع وكالات الأمم المتحدة. ولا تزال إذاعة أوكابي والمكتب المشترك لحقوق الإنسان موجودَين في كانانغا، لأغراض منها تعزيز قدرة المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والمنظمات المعنية في مجال رصد حالة حقوق الإنسان وتوثيقها والإبلاغ عنها، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة نظام الدوريات الخاص بالشرطة الوطنية الكونغولية حتى 25 حزيران/يونيه، تاريخ اكتمال نقل المسؤولية عن الاستراتيجية العملياتية لمكافحة انعدام الأمن في كانانغا إلى الشرطة الوطنية الكونغولية.

63 - وفي تنجانيقا، اشتركت البعثة ووزارة الداخلية في المقاطعة ووكالات الأمم المتحدة في تقييم التحديات المتبقية التي تواجه حماية المدنيين، وحددت الاحتياجات المتعلقة بتعزيز القدرات. ووضعت بعد ذلك خريطة طريق لتوجيه عملية الخفض التدريجي لوجود البعثة في تنجانيقا في منتصف عام 2022. وفي 25 آب/أغسطس، سلمت البعثة المبنى المنشأ للمكتب الفرعي في مقاطعة كاليمي التابع للجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وسيساهم هذا المكتب الفرعي في تعزيز قدرات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في مجال الرصد والإبلاغ والدعوة قبل انسحاب البعثة المتوقع من المقاطعة.

حادي عشر - فعالية البعثة

ألف - أداء البعثة

1 - تقييم أداء عنصري القوة والشرطة

64 - في الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 7 أيلول/سبتمبر، سيرت قوة البعثة ما عدده 234 17 دورية نهارية وليلية، و 847 1 دورية مشتركة، وانتدبت 961 مرافقا، وأنجزت 240 عملية استطلاع جوي، وبدأت 20 عملية نشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل. وفي الفترة من 19 حزيران/يونيه إلى 7 أيلول/سبتمبر، فُتِّشت 16 وحدة عسكرية من أصل 40 وحدة، واعتبرت ثلاث وحدات ممتازة، واعتبرت خمسة وحدات على أنها مثالية، واعتُبر مستوى وحدتين فوق المتوسط، واعتبر مستوى وحدة واحدة متوسطا. وشرعت البعثة في تنفيذ

تدابير لمعالجة النتائج التي خصلت إليها عمليات التفتيش، ومنها تحسين دفاعات القواعد والامتثال لأفضل الممارسات.

65 - وتمثل النساء نسبة 19 في المائة من ضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين ونسبة 4,9 في المائة من أفراد الوحدات العسكرية. ولدى البعثة حاليا 19 فريقا من أفرقة الاشتباك النسائية أو المختلطة، أي أكثر من التقرير السابق بخمسة أفرقة، تنجز دوريات محمولة على مركبات ودوريات مشاة راجلة لتلبية الاحتياجات الأمنية واحتياجات الحماية.

66 - وقد أوشكت عملية تحسين مقر لواء التدخل الخاص بالقوة وقدراتها الاستخباراتية على الانتهاء. وبالإضافة إلى وحدة تحليل التهديدات حسب مواقعها الجغرافية، وصلت وحدة الاستخبارات التكتيكية الآن إلى كامل قدرتها العملياتية. وتم خلال هذه الفترة نشر 34 ضابطا إضافيا من ضباط الأركان العسكريين، مما زاد قوامهم إلى 55 ضابط أركان عسكري من أصل 58 ضابط أركان عسكري محتسَبين في الميزانية لمقر لواء التدخل الخاص بالقوة. وقد تم منذ نهاية آب/أغسطس تشغيل فريق الرد السريع الثاني، وذلك انطلاقا من كينيا. وتأخر نشر فريقيْ الرد السريع المتبقيين، انطلاقا من جنوب أفريقيا ونيبال، في سياق جائحة كوفيد-19، لأسباب منها عدم توافر سفن النقل البحري على نحو لم يسبق له مثيل. ومن المتوقع نشرهما بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

67 - وقُيّمت ست وحدات شرطة مشكلة من أصل ثماني وحدات على أنها مرضية وفقا لمعايير مثل دعم تنفيذها للولاية، والجوانب المتصلة بالقيادة والتحكم، والتدريب، والانضباط، والقدرة اللوجستية المستدامة، والدعم الطبي. وقامت وحدات الشرطة المشكلة بتحديث تخطيطها للطوارئ بصورة منتظمة وأنجزت 47 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين، وضبط النظام العام، والأسلحة النارية، والقيادة والتحكم.

68 - وتمثل النساء حاليا 17 في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، والهدف هو الوصول إلى 25 في المائة على الأقل بحلول نهاية عام 2021، بما في ذلك في صفوف الضباط القادة. وتحقيقا لهذه الغاية، قيَّمت البعثة القدرات الحالية لأماكن إقامة الإناث بهدف تحسين البنية التحتية وتهيئة بيئة مؤاتية لنشر المرأة في إطار استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028.

69 - وفي 30 حزيران/يونيه، أجرى عنصر الشرطة في البعثة تقييما ربع سنوي لأداء 340 فردا من ضباط الشرطة، بمن فيهم 104 ضابطات. ومن معايير التقييم ما يلي: الاحتراف؛ والالتزام بالتصدي للتحديات التي تواجه الحماية؛ والقدرة على تحديد التهديدات الأمنية، وجمع المعلومات وتحليلها؛ والإنتاجية. وبلغت نسبة تقييم الأداء الإجمالي 72,9 في المائة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 2 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ويعكس ذلك التقدم المحرز في الأنشطة المتعلقة بالقدرة على الإنجاز والإنتاجية والحماية بسبب تنفيذ التدابير، بما في ذلك عقد اجتماعات تقييم منتظمة، وتعيين 26 موظفا جديدا، وتعيين خمسة أفراد من ضباط الشرطة في مناصب قيادية. وبالإضافة إلى ذلك، نظم عنصر الشرطة 13 تدريبا إلكترونيا داخل البعثة لما عدده 132 فردا من ضباط الشرطة، من بينهم 35 امرأة، بشأن حماية الطفل والاستغلال والانتهاك الجنسيين والمسائل الجنسانية والقيادة.

2 - التقدم المحرز في تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

70 - أكملت البعثة المرحلة الأولى من بدء تنفيذ النظام الشـــامل للتخطيط وتقييم الأداء، مع وضـــع الصـــيغة النهائية لمشـــروع إطار النتائج، بعد تعديله ليعكس المعايير المرجعية للخطة الانتقالية والنتائج ذات الصـــلة/المتوخاة. وقد تم مواءمة النتائج المتوخاة للنظام مع هذه المعايير المرجعية لضـــمان اتســـاق البيانات ونظام الإبلاغ لدعم التخطيط للعملية الانتقالية على نحو متكامل واستنادا إلى البيانات والأدلة.

3 - أثر الجائحة على تنفيذ الولاية

71 - واصلت البعثة تنفيذ تدابير التخفيف لمنع انتشار كوفيد-19، بوسائل منها فرض حجر صحي لمدة 14 يوما على الأفراد النظاميين الذين نُشـــروا حديثا، مع إعطاء الأولوية للأنشـــطة العملياتية بالتركيز على حماية المدنيين. وقد أخَّرت تدابير التخفيف من المخاطر التي اتخذتها الحكومة تناوب القوات لعدة وحدات.

72 - وحتى 30 آب/أغسطس، جاءت فحوصات الإصابة بكوفيد-19 إيجابية لما عدده 1 051 من أفراد الأمم المتحدة، منهم 961 فردا تعافوا و 13 فردا توفوا. وحتى 25 آب/أغســـطس، كان قد أُعطي، في إطار حملـة الأمم المتحـدة لتطعيم أفراد الأمم المتحـدة ومُعـاليهم في جمهوريـة الكونغو الـديمقراطيـة، مـا عـدده 15 156 جرعة تشـــمل 7 919 جرعة أولى و 7 237 جرعة ثانية، منها 18,2 في المائة أُعطيت للأفراد المدنيين و 81,8 في المائة أُعطيت للأفراد النظاميين.

باء - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

73 - في الفترة من 1 حزيران/يونيه إلى 31 آب/أغسطس، سُجلت سبعة ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسـيين فيما يتعلق بحوادث وقعت في عام 2021 وضَـلع فيها فردان من أفراد الوحدات العسكرية وخمسـة موظفين مدنيين، وكلهم رجال. وأحيلت الادعاءات إلى هيئات التحقيق المختصـــة. وأحيل الضـــحايا السـبعة المزعومون، وكلهم نسـاء، إلى صـندوق الأمم المتحدة للسـكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسـف) لتلقي الدعم. وبالإضـافة إلى ذلك، سُـجل 12 ادعاء بسـوء السـلوك الخطير، أي التحرش والاعتداء الجسـدي والاحتيال والسرقة، وأحيلت تلك الادعاءات إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

74 - ووضـــعت البعثة خطة عمل معنية بالاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين للفترة 2021-2022. وتركز الخطـة على التدابير الوقائية، بما في ذلك التدريب؛ وتقييم المخـاطر، وفرض حظر التجول وإقامـة مناطق محظورة؛ وتدريب المجتمعات المضيفة والتواصل معها بشأن سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاســتغلال والانتهاك الجنســيين. وفي الوقت نفســه، واصــلت البعثة، من خلال إذاعة أوكابي والمحطات الإذاعية المجتمعية، نشر رسائل تحسيسية باللغات المحلية بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

75 - وفي إطار مشـروع مموَّل من الصـندوق الاسـتئماني لدعم ضـحايا الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين دعما للنسـاء الضـعيفات، بمن فيهن ضـحايا الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين، أكملت 444 امرأة، من بينهن 32 ضـحية، التدريب على المهارات المهنية في بونيا وبيني وبوجوفو وكاليمي وكافومو وأوفيرا. وكان الهدف المتوخى هو تمكين النسـاء الضـعيفات، بمن فيهن ضـحايا الاسـتغلال والانتهاك الجنسـيين، من توليد الدخل لأنفسهن ولرعاية أطفالهن.

ثاني عشر – سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

76 – وفقا للالتزامات المتعهد بها في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ظل ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة ومرافقها أولوية من الأولويات. وســـجلت البعثة 98 حادثا تعلقت بأفراد الأمم المتحدة ومرافقها، بما في ذلك 7 حوادث متصلة بالنزاع المسلح، و 38 حادثا متصلة بالجريمة، و 11 حادثا متصلة بالاضـــطرابات المدنية، و 42 حادثا متصـــلة بالمخاطر. وقد أثرت هذه الحوادث على 27 موظفا دوليا (21 رجلا وست نساء) و 42 موظفا وطنيا، من بينهم امرأة واحدة.

77 – ولوحظ انخفاض في الحوادث مقارنة بالتقرير الســابق، ويرجع ذلك أســاســا إلى التحسـن العام في الحالة الأمنية في المراكز الحضـــرية حيث يوجد معظم الأفراد على النحو المحدد في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن. لكن المناطق الريفية، ولا سيما في المقاطعات المتضررة من النزاع، ظلت تواجه نزاعات مسلحة وتوترات طائفية، مما أضر في الغالب بالسكان المحليين.

78 – وتمثل الحوادث المتصـلة بالأجهزة المتفجرة يدوية الصـنع في مدينة بيني تحولا في البيئة المحفوفة بالأخطار في منطقة غران نور، مما يعرض أفراد الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنســـاني في المنطقة لمزيد من المخاطر. وردا على هذا التحول، أجرت البعثة عدة تقييمات للمخاطر ومواطن الضـــعف من أجل تكييف تدابير إدارة الأمن وتحسـينها. وحتى 31 آب/أغسـطس، لم يتأثر أي فرد على النحو المحدد في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن تأثرا مباشرا.

ثالث عشر – ملاحظات

79 – يشكل برنامج عمل الحكومة (2021–2023) أداة رئيسية للنهوض بالسلام والاستقرار والتنمية بشكل دائم ومستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُهاب بجميع الأطراف السياسية المعنية ألا تألو جهدا في تنفيذ الإصـلاحات الحاسـمة في مجالات الحوكمة والأمن والاقتصـاد، بما يشـمل دعم النسـاء والشـباب والأشـخاص الضـعفاء، وهي الإصـلاحات الواردة في برنامج عمل الحكومة. وأشـجع المجتمع الدولي على دعم هذه الجهود، حسب الاقتضاء. وينبغي الحفاظ على هذا الزخم في الفترة التي تسبق انتخابات عام 2023.

80 – وإن إجراء انتخابات سـلمية وشـاملة للجميع في الوقت المناسـب عنصـر أسـاسـي لتحقيق السـلام المســـتدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك، أدعو جميع أصـــحاب المصـــلحة إلى تجاوز خلافاتهم بالحوار، وإلى احترام الدســـتور والامتناع عن خطاب الكراهية والتحريض على العنف اللذين من شـــأنهما أن يسهما في الانقسام الاجتماعي أو السياسي.

81 – وأرحب بالمناقشـــات البناءة والمثمرة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة التي أدت إلى وضـع خطة انتقالية للخفض التدريجي والمرحلي للبعثة. وهذا التعاون يرمز إلى الالتزام المتبادل بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتسـهيل عملية انتقالية ناجحة، وهذه ركيزة أسـاسـية من ركائز مبادرة العمل من أجل حفظ الســـلام. وســـتواصـــل الأمم المتحدة العمل جنبا إلى جنب مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ابتغاء بلوغ الوضـع النهائي للبعثة. وسيستمر الاسترشاد بتطور الحالة في الميدان والتقدم المحرز نحو تنفيذ المعايير المرجعية للخطة الانتقالية في اتخاذ القرارات المستقبلية بشأن وجود البعثة، وذلك بغية استدامة المكاسب التي حققتها جمهورية الكونغو الديمقراطية، حكومة وشعبا، بالشراكة مع الأمم المتحدة

في عقدين من حفظ الســــلام في البلد. وأدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه العملية الانتقالية نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامين.

82 - غير أنني أشـعر بقلق عميق من اسـتمرار انعدام الأمن في إيتوري وكيفو الشـمالية وكيفو الجنوبية، حيث لا تزال الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة والنزاعات الطائفية تسبب معاناة للسكان وتعيق التقدم نحو تحقيق الاستقرار في البلد. وإنني ما زلت أيضـا أشعر بقلق بالغ من استمرار انتهاكات ومخالفات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ترتكبه الجماعات المسلحة وموظفو الدولة. وأحث السلطات الكونغولية على مضـاعفة جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب، وضـمان محاسبة مرتكبي الجرائم وتقديم الدعم للضحايا والناجين.

83 - وأحث على الامتثال للالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني لجمهورية الكونغو الديمقراطية في سـياق حالة الحصـار المسـتمرة في إيتوري وكيفو الشـمالية، وأحث السـلطات المعنية على أن تتصـرف متحليةً بضـبط النفس. وفي هذا السياق، أقدر تقييم الحكومة المستمر لحالة الحصـار لضـمان تلبية احتياجات الســـكان من الحماية وكفالة إعمال حقهم في نظام عدالة عادل وشــــفاف وفعال وغير تمييزي وخاضـع للمساءلة.

84 - ومما يشـــجعني التزام الحكومة بالنهوض بالعدالة الانتقالية على النحو الوارد في برنامج عملها، واللجنة المشـــتركة التي أنشـــئت حديثا والتي تتألف من ممثلين عن الحكومة والأمم المتحدة، وهي مكلفة بصـياغة خريطة طريق لتحقيق عملية للعدالة الانتقالية. ومما يشـجعني أيضـا التقدم المحرز في تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية في منطقة كاسـاي، وهو أمر حاسـم لتحقيق اسـتقرارها. ولا تزال معالجة انتهاكات الماضـي والدفع بالمصالحة قدما خطوة حاسمة في تحقيق سلام دائم وشامل للجميع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

85 - وأرحب بإنشـاء برنامج نزع السـلاح والتسـريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاسـتقرار، الذي يتيح فرصـــة للحكومة والأمم المتحدة والشـــركاء الرئيســـيين، بما في ذلك البنك الدولي، للعمل معا من أجل النهوض بنزع الســـلاح والتســـريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاســـتقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

86 - وأثني على استمرار الرئيس تشيسيكيدي في الاتصالات الدبلوماسية مع أوغندا وبوروندي ورواندا لبناء علاقات جيدة مع البلدان المجاورة والنهوض بالســـلام والأمن والتكامل على الصـــعيد الإقليمي. ونتائج اجتماع رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا نتائج مشجعة. وإن اعتماد خطة عمل مدتها سنتان بشأن التدابير غير العسكرية لتكملة الجهود العسكرية التي تبذلها بلدان المنطقة وإنشاء خلية عمليات في غوما هما مظهران ملموسان من مظاهر هذا الزخم المتجدد.

87 - وأخيرا، أود أن أشـكر ممثلتي الخاصـــة، بينتو كيتا، على دورها القيادي الحازم وعلى تفانيها. وأود أيضـــــا أن أعرب عن خالص امتناني لجميع أفراد البعثة، وأعضـــــاء فريق الأمم المتحدة القطري، والبلدان المسـاهمة بقوات وبأفراد الشـرطة، ومكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، على التزامهم المسـتمر بالسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

الخطة الانتقالية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - السياق

1 - أيد مجلس الأمن في قراره 2556 (2020) الاستراتيجية المشتركة بشأن الخفض التدريجي والمرحلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/1041، المرفق)، وطلب وضع خطة انتقالية. وتقرَّر أن تتضمن الخطة مجموعة من المعايير التفصيلية ومؤشرات دقيقة وقابلة للقياس وواقعية، مقترنة بجدول زمني إرشادي. وتقرَّر أن تحدد الخطة أدوار ومسؤوليات كل طرف وأن تتضمن تقييما واستراتيجية لتخفيف المخاطر من أجل الخفض التدريجي للبعثة، مع تحديد الطرائق العملية لنقل المهام إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المعنية الأخرى.

2 - ومن ثمَّ شرعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظومة الأمم المتحدة في إجراء سلسلة من المناقشات في إطار فريق عامل مشترك، تشارك في رئاسته كل من جان - ميشال ساما لوكوندي كيينغي، رئيس الوزراء، وبينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة البعثة. وفي الوقت نفسه، عُقدت مشاورات مع ممثلين عن المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات نسائية. وشددت المناقشات على أهمية إنشاء آلية تقييم مشتركة تشارك فيها الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، ويمكنها أن تعمل بشكل دوري على استكمال تحليل الحالة في الميدان والتقدم المحرز في تنفيذ المعالم ذات الأولوية.

3 - و في 14 آب/أغسطس 2021، تُوِّجت هذه المناقشات باعتماد تقرير العملية التشاورية، الذي حُدِّدت على أساسه المعالم والمؤشرات اللازمة لتنفيذ الخطة الانتقالية استنادا إلى الواقع في الميدان.

4 - وتمشيا مع الاستراتيجية المشتركة والقرار 2556 (2020)، انسحبت البعثة من مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى في 30 حزيران/يونيه 2021، كما أنها تعتزم إغلاق مكتبها في مقاطعة تنجانيقا في منتصف عام 2022. وتحتفظ البعثة بمقر قيادتها في كينشاسا وبوجود ميداني مركَّز في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. وسيمكِّن إحراز مزيد من التقدم على المستويين السياسي والأمني من المضي في اتباع هذا النهج المتعلق بخفض البعثة على مراحل، بشكل تدريجي ومسؤول ومستدام.

ثانيا - الحالة العامة للوضع وتحليله

5 - لقد خفَّت نسبيا حدة التوترات السياسية المحيطة بتشكيل الائتلاف الحكومي. ومع ذلك، فإن خطر إفضاء المناقشات السياسية بشأن إصلاح المؤسسات الرئيسية إلى الاستقطاب، في سياق الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023، ما زال خطرا حقيقيا. لكن انتخاب المكتب الجديد للجمعية الوطنية ومكتب مجلس الشيوخ أتاح ائتلافَ اتحاد الأمة المقدَّس داخل الهيئة التشريعية. وفي 26 نيسان/أبريل 2021، منحت

الجمعية الوطنية الثقة لحكومة رئيس الوزراء ووافقت على برنامج عملها (2021–2023). ويتضمن هذا البرنامج خطة شاملة للتصدي للتحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه البلد، ويتيح أساسا متينا لتحديد الأولويات في إطار الخطة الانتقالية الحالية.

6 - وتجدر الإشارة أيضا إلى أهمية اعتماد المرسوم رقم 038/21 الصادر في 5 تموز/يوليه 2021 بشأن إنشاء وتنظيم وتشغيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، الذي كرَّس إدماج وحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والبرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار.

7 - وسُجِّل تحسن في الحالة الأمنية في مقاطعتي كاساي وكاساي الوسطى وفي معظم أقاليم تنجانيقا. بيد أن الحالة لا تزال تبعث على القلق في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، التي لا تزال مسرحا لنشاط الجماعات المسلحة الوطنية والقوى الهدامة والجماعات المسلحة الأجنبية التي تواجه أجهزة إنفاذ القانون وتستمر في إضعاف سلطة الدولة. ومن الجماعات الرئيسية الناشطة في شرق البلد التعاونية من أجل التنمية في الكونغو وتحالف القوى الديمقراطية اللذان أدرجتهما لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1533 (2004) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في قائمة الجزاءات وصنفتهما جمهورية الكونغو الديمقراطية كجماعتين إرهابيتين. وظلت هاتان الجماعتان المصدر الرئيسي لتهديد السلام وحماية المدنيين، مما يديم انعدام الأمن وتشريد السكان وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني في هذه المقاطعات.

8 - وفي هذا السياق، أعلن رئيس الجمهورية في 3 أيار/مايو 2021 حالة حصار في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، وأسند بموجبها إدارة هاتين المقاطعتين إلى ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية. وقد عُين جنرالات لإدارة هذه المحافظات ولتوجيه العمليات العسكرية الجارية. وتهدف استراتيجية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كفالة المراقبة والتتبع الصارمين للعمليات في جميع القطاعات العملياتية، ومراقبة ورصد الحدود البرية والأنهار والبحيرات، وتعزيز الانضباط في صفوف تلك القوات، وتحسين إدارة الموارد البشرية والمادية، والمشاركة بنشاط في مرحلتي نزع السلاح والتسريح من برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار.

9 - ولا يزال عدم احترام حقوق الإنسان في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية يشكل مصدر قلق. فقد وقعت أكثر من 90 في المائة من الانتهاكات والتجاوزات لتلك الحقوق في هذه المقاطعات الثلاث في شرق البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل بعض موظفي الدولة ارتكاب انتهاكات، لا سيما فيما يتعلق بحق الفرد في الحرية والأمان على شخصه وحقه في السلامة البدنية.

10 - وقد صدَّقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على شتى الصكوك القانونية الوطنية والإقليمية والدولية التي تعهدت فيها باحترام المعايير الرئيسية في مجال حقوق المرأة. ووضعت خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (الخطة الثانية) للفترة 2019–2022 الإطارَ العام الذي يمكّن جمهورية الكونغو الديمقراطية من تنفيذ التزاماتها بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها ومشاركتها الكاملة والمجدية والهامة في منع نشوب النزعات وإدارتها وحلها وتوطيد السلام. ومن التوجهات السياسة الأخرى إضافةُ البيان المشترك بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع الصادر عن جمهورية الكونغو الديمقراطية

ومنظمة الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2019، وخطة العمل الوطنية للحملة المعنونة ”سياسة عدم التسامح مطلقا المطبقة فورا“ للفترة 2021-2023، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني (2009). ومع ذلك، فإن عدد حالات العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنها آخذ في الازدياد. ونُسبت غالبية الحالات إلى جماعات مسلحة غير حكومية، أما الباقي فنُسب إلى جهات فاعلة تابعة للدولة. والوجود المحدود لمؤسسات الدولة في بعض المناطق يصعِّب على الضحايا، بمن فيها النساء والفتيات، الحصول على الخدمات العامة مثل العدالة والخدمات الاجتماعية الأساسية.

11 - وقد أُحرز تقدم أيضا على الصعيد الإقليمي. فقد اضطلع رئيس الجمهورية، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي لعام 2021، بدبلوماسية نشطة في المنطقة بهدف تعزيز العلاقات الثنائية مع البلدان المجاورة وتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة القوى الهدامة. وفي سياق هذا الزخم الدبلوماسي، وقَّع اتفاقات تعاون ثنائية مع أوغندا وبوروندي ورواندا بشأن الأمن، وتطوير البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية، وموارد التعدين، وغير ذلك من المسائل ذات الاهتمام المشترك، وذلك ابتغاء تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين بين دول المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري، وضع فريق اتصال وتنسيق مؤلف من مندوبين من أجهزة الاستخبارات والأمن في البلدان التي لديها حدود مع المناطق المتضررة من النزاع خطة عمل بشأن التدابير غير العسكرية المكمِّلة للعمليات العسكرية الجارية.

12 - وفي مقاطعات جمهورية الكونغو الديمقراطية التي هي في مرحلة ما بعد النزاع والتي انسحبت منها البعثة أو التي تستعد للانسحاب منها، وضعت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بالتعاون مع الجهات المعنية الوطنية والدولية الرئيسية، نهجا يربط بين العناصر الثلاثة المتمثلة في العمل الإنساني والتنمية والسلام. وواصلت الوكالات والسلطات الوطنية والإقليمية والشركاء من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والمشاكل البنيوية التي تفضي إلى احتياجات إنسانية. وقد كان لهذا النهج أثر إيجابي على تحقيق الاستقرار المستدام في مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وتنجانيقا، حيث أنه أوجد فيها بيئة مؤاتية للتنمية وسهَّل الانتقال إلى توطيد السلام، مما يتيح بالتالي تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

13 - وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أزمة إنسانية معقدة ومتعددة المستويات. فحسب خطة الاستجابة الإنسانية التي نشرت في كانون الثاني/يناير 2021، هناك 19,6 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وهناك أكثر من 5,1 ملايين مشرد داخليا، 51 في المائة منهم من النساء، وأكثر من 962 142 لاجئا كونغوليا في البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت الحالة الأمنية المتقلبة والقيود الشديدة المفروضة على إمكانية الوصول، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد، تعوق العمليات الإنسانية.

ثالثا - الرؤية

14 - الجزء الأكبر من جمهورية الكونغو الديمقراطية في حالة سلم أو في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، لكن مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لا تزال في حالة نزاع يهيمن عليها نشاط الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية وكذلك القوى الهدامة.

15 - وعلى نحو ما أُكِّد في الاستراتيجية المشتركة، فإن "الحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية إلى مستوى يمكن للسلطات الوطنية التعامل معه، وكذلك معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، سيؤديان إلى تمكين خروج البعثة". وبالإضافة إلى ذلك، لكي يتم خفض البعثة بطريقة مستدامة، يجب أن تسود بيئة عامة حمائية وأن تمكِّن المواطنين والمؤسسات الوطنية من تحديد وتعزيز حلولهم الخاصة فيما يتعلق بالنزاعات ونقص الحوكمة والتحديات البنيوية الأخرى.

16 - ولذلك يُقترح في الخطة الانتقالية جدول زمني إرشادي لتنفيذ معالم بحلول عام 2024 تشكل الحد الأدنى من الشروط اللازمة للخفض التدريجي والمسؤول للبعثة مع تحديد عوامل الخطر التي يمكن أن تعيد إشعال فتيل النزاعات العنيفة أو تعرض الأمن والاستقرار للخطر.

17 - وسيتوقف تنفيذ هذه المعالم على تنفيذ تدابير برنامج عمل الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات وإعلان ما يلزم من إصلاحات. ويشمل ذلك عدة أمور منها إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وسلمية وشاملة للجميع في عام 2023، وفق الموعد المقرر دستوريا؛ والتطبيق الكامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛ وتعزيز سيادة القانون، بتنفيذ السياسة الوطنية لإصلاح القضاء، وضمان العمل المنسق للشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية في المقاطعات الشرقية من البلد في إطار نزع الطابع العسكري عن المؤسسات المكلفة بحفظ النظام العام، وبتلبية احتياجات السكان والنهوض بقدراتهم، ولا سيما الضعفاء منهم والمعرضون للخطر من حيث العدالة والحماية القانونية؛ وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في العمليات السياسية؛ والاعتراف بالتحديات الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات والفتيان في نظام العدالة والتصدي لتلك التحديات؛ وتدابير حماية الضحايا والشهود، ولا سيما النساء والأطفال، قبل الإجراءات القضائية وأثناءها وبعدها؛ وتصميم وتنفيذ برامج العدالة المحدِثة للتحول التي لا تعالج الانتهاكات الخاصة التي يعاني منها النساء والأطفال فحسب، بل تعالج أيضا أوجه عدم المساواة الكامنة التي تجعل النساء والفتيات والفتيان عرضة للخطر في أوقات النزاع.

18 - وستدعم منظومة الأمم المتحدة برنامج العمل الحكومي ومبادرات الإصلاح الرئيسية، وفقا للفكرة القائلة إن السلام الكامل يتسند إلى حلول سياسة، بطريقة تنطوي على تولي زمام الأمور وطنيا وتوطد ذلك. والمجالات ذات الأولوية لتوطيد السلام المبيَّنة في الاستراتيجية المشتركة (S/2020/1041، المرفق، الفقرات 11-21) ترد أيضا في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024. وينفذها فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة، بالتعاون الوثيق مع الحكومة والشركاء الدوليين وشركاء وطنيين آخرين، من خلال مبادرات برنامجية مشتركة، وكذلك في وثائق استراتيجية وبرنامجية أخرى، مثل النتائج الجماعية للنهج ذي العناصر الثلاثة، والاستراتيجية الدولية لدعم الأمن والاستقرار، والاتفاق بين الحكومة وصندوق الأمم المتحدة لتوطيد السلام للفترة من عام 2020 إلى عام 2024. وستعالَج هذه المبادرات على الصعيد الوطني، بوسائل منها مبادرات محددة الأهداف لبناء قدرات السلطات المختصة، وستطبق بدرجات متفاوتة على مستوى المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، حُددت أولويات خاصة بالسياقات على مستوى المقاطعات في استراتيجيات محددة الأهداف يجري تنفيذها حاليا.

رابعا - أولويات العملية الانتقالية ونقاطها المرجعية

19 - تمكينا للتنفيذ الفعال للعملية الانتقالية، حُدد 18 معلما. وقد نُظمت هذه المعالم في إطار موضوعين رئيسيين هما: (أ) الحد الأدنى من الشروط اللازمة لخفض البعثة (أمن وحماية المدنيين؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية)؛ (ب) الإجراءات ذات الأولوية للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها (إنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛ واستعادة سلطة الدولة في مناطق النزاع والمناطق التي هي في مرحلة ما بعد النزاع). ويجري تنفيذ الإصلاحات المتوخاة في إطار هذه الخطة الانتقالية على الصعيد الوطني وفي المقاطعات التي لا تزال البعثة موجودة فيها، بغية نقل المهام تدريجيا من البعثة إلى الحكومة، بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الجهات المعنية بغية التمكين لخفض البعثة على نحو مسؤول ومستدام. وترد في الجدول أدناه مؤشرات لقياس التقدم المحرز في مختلف المعالم الرئيسية، والجداول الزمنية الإرشادية، وأدوار ومسؤوليات كل جهة معنية.

20 - ويرد أدناه المعالم الثمانية عشر التي حددتها الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة للفترة من عام 2021 إلى عام 2024.

1 - الشروط الدنيا اللازمة لخفض البعثة

(أ) أمن وحماية المدنيين

المعلم 1: الحد بشكل كبير من التهديدات المسلحة باتباع نهج شامل ينهي وجود الجماعات المسلحة في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية إلى درجة لا تعود فيها تلك الجماعات قادرة على التسبب في عنف واسع النطاق للسكان المدنيين.

المعلم 2: زيادة القدرة على الاستجابة بسرعة للتهديدات المتعلقة بالحماية، والتسوية الفعالة للنزاعات بين الطوائف، لا سيما بفضل مزيد من التعاون بين قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبعثة، والجهات الفاعلة ذات الصلة، وغيرها من الآليات الفعالة لحماية المدنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والعاملون في مجال الأنشطة الإنسانية.

(ب) نزع السلاح والتسريح

المعلم 3: اعتماد إطار وطني يحدد المعايير الاستراتيجية والسياسية والمؤسسية والقانونية والتنسيقية والمالية والتشغيلية الرئيسية لنزع السلاح والتسريح، بما في ذلك إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية التي تُتَّخذ وسيلةً للانتقال نحو إنعاش تلك المجتمعات وتحقيق الاستقرار.

المعلم 4: مساهمة برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في التخفيض المستدام لعدد الجماعات المسلحة، وفقا للمرسوم رقم 038/21 الصادر في 5 تموز/يوليه 2021، وفق الجدول الزمني للعملية الانتقالية.

2 – **الإجراءات ذات الأولوية للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها**

(أ) **إنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار**

المعلم 5: مواصلة تنفيذ الإطار الوطني الذي يحدد المعايير الاستراتيجية والسياسية والمؤسسية والقانونية والتنسيقية والمالية والتشغيلية الرئيسية لإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في البلد بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المعلم 6: قدرة الحكومة والمجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، على منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها من خلال منابر (آليات) قادرة على العمل وشاملة للجميع ومستدامة للتخفيف من حدة النزاعات المحلية، والتزام كل تلك الجهات بذلك التزاما فعليا.

(ب) **استعادة سلطة الدولة في مناطق النزاع والمناطق التي هي في مرحلة ما بعد النزاع**

المعلم 7: اعتماد وتنفيذ سياسة حكومية تراعي حقوق واحتياجات اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمع المضيف، فضلا عن القضايا الجنسانية (الرجال والنساء والفتيات والفتيان).

المعلم 8: جعل مشاركة النساء والقادة الشباب (لإسماع أصواتهم) مشاركة مهمة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام.

المعلم 9: زيادة قدرات مؤسسات الدولة على حماية المدنيين وحقوقهم، من خلال استعادة سلطة الدولة.

المعلم 10: إشراك مؤسسات الدولة في حماية المدنيين وحقوقهم، وذلك بتعزيز سيادة القانون لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد وفقا للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

المعلم 11: الوجود الفعال والفعلي لمؤسسات الدولة من أجل ضمان الحد الأدنى من توفير الخدمات العامة للسكان.

المعلم 12: تحسين الطلب على العدالة، والوصول إلى العدالة وتلبية احتياجات السكان من الحماية القانونية، ولا سيما للفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، من خلال إنشاء ما يكفي من الآليات القانونية القادرة على العمل.

المعلم 13: تطبيق التدابير التأديبية والقضائية، وفقا للقانون، ضد المسؤولين عن أعمال الفساد أو الأشخاص الذين يقيمون علاقات تجارية مع الجماعات المسلحة.

المعلم 14: استمرار الحكومة في تنفيذ استراتيجيات الأمن على الصعيدين الوطني وصعيد المقاطعات، فضلا عن خطة عمل لإصلاح قطاع الأمن، مع التركيز بوجه خاص على احترام حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية.

المعلم 15: تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشفافة وسلمية وشاملة للجميع وفق المواعيد المقررة دستوريا.

المعلم 16: تحقيق الاستقرار في مناطق التعدين الحساسة إزاء النزاعات من خلال إضفاء الطابع النظامي تدريجيا على قطاع التعدين والحد بشكل كبير من الغش والفساد.

المعلم 17: وضع الصيغة النهائية للإصلاح العقاري الذي يحقق الشفافية في تخصيص الأراضي وفي ضمان عدم التعرض لحقوق ملكيتها إلا بسلطة.

المعلم 18: تنفيذ الخطة الانتقالية باتساق مع الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة مع الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها بلدان منطقة البحيرات الكبرى والأطراف الموقعة والجهات الضامنة ومكتب المبعوث الخاص في إطار اتفاق أديس أبابا الإطاري.

خامسا - مجالات العمل ذات الأولوية في المقاطعات

21 - حُدد في الاستراتيجية المشتركة الشروط الانتقالية الخاصة بكل مقاطعة يكون فيها وجود للبعثة، وهي الشروط التي سيكون تنفيذها ضروريا لتصور التخفيض التدريجي للقوات في كل منطقة. وتظل هذه الشروط صالحة لتقييم التقدم المحرز على مستوى المقاطعات. وتجدر الإشارة إلى المجالات التي ستركز فيها الحكومة جهودها في كل مقاطعة، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، من أجل السماح بخفض البعثة بشكل تدريجي ومسؤول في إطار الوضع النهائي.

1 - تنجانيقا

22 - استمر التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال الأمن في مقاطعة تنجانيقا من أجل فض النزاعات في المنطقة الحدودية مع إقليميْ فيزي في مقاطعة كيفو الجنوبية وكابامباري في مقاطعة مانيما، ومن أجل التصدي للتوترات في إقليمي نيونزو وكونغولو بين سكان البانتو وتوا التي يحتمل أن تتطلب قدرة عسكرية مستمرة من أجل دخول الإقليمين. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال أنشطة الترحال الرعوي والنزاعات بين الرعاة الرحل والمجتمعات الزراعية المستقرة، فضلا عن النزاعات على الأراضي والنزاعات العرفية، لا تزال منتشرة على نطاق واسع في المقاطعة.

23 - وإلى أن يتم انسحاب البعثة المقرر من مقاطعة تنجانيقا بحلول منتصف عام 2022، ستركز الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على ما يلي: (أ) تحسين البيئة الأمنية في أقاليم المقاطعة لتيسير العودة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين الكونغوليين؛ (ب) الشروع في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار؛ (ج) تعزيز قدرة هياكل تسوية النزاعات في المجتمعات المحلية على بناء الثقة بين مجتمعات توا والبانتو لمعالجة التنازع المتكرر؛ (د) تيسير سبل الحصول على محاكمات عادلة وعلى المساعدة القانونية والحماية القضائية وتخصيص تعويضات مناسبة للضحايا.

2 - إيتوري

24 - على الرغم من إعلان حالة الحصار والإنجازات الهامة لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عملياتها ضد تحالف القوى الديمقراطية وفصائل تحالف الديمقراطيين الكونغوليين، اتسمت الفترة التي انقضت منذ تقديم الاستراتيجية المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر 2020 بتصعيد مقلق للعنف ضد المدنيين وقوات الأمن. ولوحظ هذا الاتجاه في إقليميْ دجوغو وإرومو، وبدرجة أقل في إقليم مهاجي. وقد ازداد عدد المناطق المتضررة من العنف، الذي اتسم بشن هجمات وحشية. وانتشرت الجماعات المسلحة، ولا سيما في إقليميْ دجوغو وإرومو، حيث كثفت الجماعة المسلحة المسماة "القوة الوطنية

والاندماجية في الكونغو” نشاطها، ولا تزال جماعة زائير المسلحة، الناشطة في دجوغو وشمال إيرومو، قادرة على زعزعة استقرار كلا الإقليمين. ورغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام الموقع في 28 شباط/فبراير 2020 بين الحكومة وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، توقفت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقررة في ذلك الاتفاق ريثما يتم تطبيق طرائق جديدة.

25 - ومجالات العمل الحكومي ذات الأولوية بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري هي: (أ) تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ السياسات الاجتماعية التي تفضي إلى العودة الطوعية والمستدامة للمشردين داخليا واللاجئين مع الاستمرار في توفير الحماية المادية عند الحاجة؛ (ب) تعزيز قدرات الدولة ووجودها في قطاعي الأمن والعدالة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للحماية في المقاطعة، ومكافحة الإفلات من العقاب بفعالية، وملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة قضائيا، بما في ذلك مرتكبي العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز حقوق الإنسان؛ (ج) تعزيز عمليات العدالة الانتقالية من أجل تحقيق الفعالية في مكافحة الإفلات من العقاب، وتيسير سبل وصول الضحايا إلى العدالة، وجبر ضررهم، واتخاذ تدابير لعدم التكرار؛ (د) تنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار يركز على إعادة الإدماج المستدام في المجتمعات المحلية وليس إدماج المقاتلين السابقين في قوات الأمن التابعة للدولة.

3 - كيفو الشمالية

26 - لم يطرأ بعدُ تغيير على الحالة في كيفو الشمالية منذ نشر الاستراتيجية المشتركة وما زالت تلك الحالة مثيرة للقلق. ولا تزال الجماعات المسلحة، المحلية والأجنبية على السواء، مثل جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات أباكونغوزي المقاتلة، تتنافس على السيطرة على أراضي المقاطعة وتشكل تهديدا خطيرا للمدنيين. ويتركز تحالف القوى الديمقراطية حاليا في محليتين رئيسيتين: على طول الحدود بين مقاطعتيْ إيتوري وكيفو الشمالية، وبين تشابي وكاينام وماموفي ولونا، من جهة، وجنوب شرق بيني في قطاع روينزوري، من جهة أخرى. وقد طُردت هذه الجماعة من معاقلها التقليدية، لكن التجنيد، بما في ذلك في البلدان المجاورة وعن طريق عمليات الاختطاف، ما زال مستمرا. وأسفرت العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تحالف القوى الديمقراطية عن تشتت تحالف القوى الديمقراطية متخذة شكل مجموعات أصغر حجما وأكثر قدرة على التحرك، دون أن يستسلم أي مقاتل من مقاتليها. وبالإضافة إلى أنشطة تحالف القوى الديمقراطية، تواصل عشرات الجماعات المسلحة المحلية التابعة لميليشيات ماي - ماي التي تتمركز باعتبارها مجموعات ناندي للدفاع عن النفس، القيام بعمليات أساسا في غرب وجنوب وجنوب - شرق إقليم بيني، وكذلك في معظم إقليم لوبيرو.

27 - ويستمر تركيز مجالات العمل الحكومي ذات الأولوية بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري التركيز على ما يلي: (أ) تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ السياسات الاجتماعية التي تفضي إلى العودة الطوعية والمستدامة للمشردين داخليا واللاجئين مع الاستمرار في توفير الحماية المادية عند الحاجة؛ (ب) تعزيز قدرات الدولة ووجودها في قطاعي الأمن والعدالة من أجل تهيئة بيئة مواتية للحماية في المقاطعة، ومكافحة الإفلات من العقاب بفعالية، وملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة قضائيا، وخاصة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز حقوق الإنسان؛ (ج) تخطيط وتنفيذ عمليات مشتركة بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بهدف القضاء على التهديدات التي يشكلها تحالف القوى

الديمقراطية، وزيادة الضغط على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لدفعها إلى نزع السلاح وتمكين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية من الحفاظ على الخدمات الأمنية الأساسية في المناطق المحررة من الجماعات المسلحة؛ (د) تهيئة بيئة مفضية إلى التماسك بين السكان والدولة، وزيادة الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات والدوافع الرئيسية لها، مثل المنازعات على الأراضي والاستغلال غير المشروع لموارد التعدين؛ (هـ) تنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك إعادة إدماج المقاتلين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في المجتمعات المحلية، وعودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية؛ (و) إجراء الملاحقة القضائية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية وتعزيز سلسلة العدالة الجنائية التي تشمل عمل الشرطة والقضاء وإدارة السجون.

4 - كيفو الجنوبية

28 - لا تزال الحالة في مرتفعات روزيزي وهضابها الوسطى وسهولها تبعث على القلق، بما في ذلك في سياق التنازع الطائفي بين ميليشيا تويغوانيهو للدفاع عن النفس وتحالف تابع لميليشيات ماي - ماي. والنزاع مع عدة جماعات مسلحة أجنبية، مثل المقاومة من أجل دولة القانون في بوروندي وقوات التحرير الوطنية، يتضمن عنصرا هاما عابرا للحدود. وأسفرت الاشتباكات بين تحالفات الجماعات المسلحة والهجمات على المدنيين عن انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم فصيل ماي - ماي ياكوتومبا بعمليات في كيفو الجنوبية والمناطق الحدودية مع مانييما وتنجانيقا. وهو القوة الدافعة للتغير الطارئ على العديد من التحالفات التابعة لميليشيات ماي - ماي ويمارس تأثيرا خاصا على مجموعتيْ ماي - ماي أبا نا بالي وماي - ماي مالايكا، مع الاستمرار في المشاركة بكثافة في أنشطة التعدين غير المشروعة.

29 - وسيستمر تركيز مجالات العمل الحكومي ذات الأولوية، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، على ما يلي: (أ) تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لتنفيذ السياسات الاجتماعية التي تفضي إلى العودة الطوعية والمستدامة للمشردين داخليا واللاجئين مع الاستمرار في توفير الحماية المادية عند الحاجة؛ (ب) تعزيز قدرات الدولة ووجودها في قطاعي الأمن والعدالة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للحماية في المقاطعة، ومكافحة الإفلات من العقاب بفعالية، وملاحقة مرتكبي الجرائم الخطيرة قضائيا، وخاصة مرتكبي العنف الجنسي والجنساني، وتعزيز حقوق الإنسان؛ (ج) تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار المخصص لمقاتلي الجماعات المسلحة، بما في ذلك جماعة ماي - ماي ياكوتومبا وحلفائها، مع التصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية الذي يغذي العنف المرتكب من قبل الجماعات المسلحة؛ (د) استعادة سلطة الدولة، حتى يتمكن الأشخاص المشردون من العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية؛ (هـ) التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك المستويات المرتفعة من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وخاصة في أقاليم شابوندا ووالونغو وفيزي وكابامباري.

سادسا - تدابير تقييم المخاطر وتخفيفها

30 - إن خفض البعثة، وإن كان تدريجيا، سيكون له أثر سياسي وأمني على تنفيذ ولايتها المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين

أهم المخاطر الآثار الأمنية لأي انسحاب مبكر من المناطق المتضررة بالنزاع المسلح، بما في ذلك احتمال الانتكاس إلى حالة النزاع. غير أن هناك مخاطر أخرى ينبغي أخذها في الحسبان تشمل زيادة التوترات السياسية التي قد تقوض اعتماد إصلاحات مؤسسية كبرى، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وضعف القدرات المؤسسية، والإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها الجماعات المسلحة وبعض السلطات الأمنية التي يمكن أن تزيد من تقويض عملية السلام وجهود المصالحة، وضعف تعبئة الموارد لدعم العملية الانتقالية.

31 - والشراكة بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة هي في صميم إدارة المخاطر. ومن بين تدابير التخفيف، من الضروري التأكيد على أهمية إجراء تحليل مشترك للسياق الوطني والسياق على صعيد المقاطعات. فعلى صعيد المقاطعات، يمكن تنفيذ استراتيجية التخفيف من خلال برامج مشتركة، من قبيل برنامج استعجالي للتنمية المجتمعية وتحقيق الاستقرار، لزيادة أثر تلك الاستراتيجية. وهناك حاجة أيضا إلى تعزيز استراتيجية تعبئة الموارد من أجل تنويع مصادر التمويل ودعم تنفيذ برامج الإجراءات الحكومية.

سابعا - الشراكات الاستراتيجية

32 - سيتطلب تنفيذ هذه الخطة الانتقالية تعاونا وثيقا بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء لضمان تهيئة الظروف اللازمة لتيسير خفض البعثة بشكل تدريجي ومسؤول ومستدام. وستواصل الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية وسائر الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين، كفالة عملية شاملة للجميع تأخذ في الاعتبار القدرات التي يمكن للحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات الدولية الأخرى استخدامها لتنفيذ الأولويات المشتركة، وصياغة استراتيجيات لبناء القدرات لضمان عملية انتقالية تدريجية.

33 - وستواصل البعثة الإسهام في تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة خلال الفترة الانتقالية. وستضطلع منظمة الأمم المتحدة بأنشطة برنامجية مشتركة من أجل إدماج عملها على نحو أفضل في مجالات التدخل الأساسية للبعثة، بغية تيسير الانتقال إلى مرحلة ما بعد حفظ السلام. وستركز الأنشطة البرنامجية المشتركة على الأمن، وحماية المدنيين، ومكافحة العنف داخل المجتمعات المحلية، ونزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وحقوق الإنسان، والإصلاحات المؤسسية.

34 - وفي إطار نهج متكامل، ستواصل منظمة الأمم المتحدة أيضا العمل مع السلطات الكونغولية والسكان المحليين والمجتمع المدني، وخاصة المنظمات التي يسيّرها النساء والشباب، من خلال دعم المصالحة ومبادرات تحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية؛ والتعاون مع الأطراف المعنية الوطنية والدولية الرئيسية العاملة في المحاور المترابطة المتمثلة في العمل الإنساني والتنمية والسلام، وذلك ابتغاء معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع والمشاكل البنيوية التي تسبب الاحتياجات الإنسانية.

35 - وبالإضافة إلى ذلك، ستدعم منظمة الأمم المتحدة الاستخدام الاستراتيجي للمشاريع الممولة من صندوق بناء السلام وصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار، وإنشاء إطار استراتيجي لبناء المؤسسات، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز قدرات الحكومة، وتوطيد آلية المساءلة، وكفالة الحوار الديمقراطي، وقدرة السكان على الصمود، والتماسك الاجتماعي.

36 - وفي إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) وغيره من الصكوك المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ستتعاون منظومة الأمم المتحدة مع وزارة المسائل الجنسانية والأسرة والطفل ومكتب المستشار الخاص لرئيس الدولة المعني بمكافحة العنف الجنسي وتجنيد الأطفال، القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية والسلطات القضائية وسلطات السجون، فضلا عن أصحاب المصلحة.

أولويات العملية الانتقالية ونقاطها المرجعية

المعلَم	*المؤشرات*	*منطقة التدخل*	*المسؤولية*	*التاريخ المستهدف*
1 - الشروط الدنيا اللازمة لخفض البعثة				
(أ) أمن وحماية المدنيين				
1 - الحد بشكل كبير من التهديدات المسلحة باتباع نهج شامل ينهي وجود الجماعات المسلحة في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية إلى درجة لا تعود فيها تلك الجماعات قادرة على التسبب في عنف واسع النطاق للسكان المدنيين.	1 - يُخفض بدرجة كبيرة عدد الجماعات المسلحة وحجمها والنطاق الجغرافي لعملياتها، وذلك في المناطق المتضررة من العنف	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية،	الحكومة والبعثة	بحلول نهاية عام 2023
	2 - تُزاد قدرات قوات الأمن ووجودها في المناطق التي فيها توجَد الجماعات المسلحة وفيها تنفذ عملياتها	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية)	سنويا
	3 - تنتشر الشرطة الوطنية الكونغولية في المناطق المحررة وتتسلم من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المسؤولية عن الدور الأمني	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الشرطة الوطنية الكونغولية	بحلول عام 2024
	4 - تكتمل إعادة تشكيل قوة البعثة، وخاصة لواء التدخل، وتصبح مشاركة البعثة في عمليات الإجبار المشتركة مشاركة فعالة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	البعثة	بحلول نهاية عام 2024
	5 - يتناقص عدد المشردين داخليا المرتبطين بالنزاع المسلح	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة	سنويا
	6 - تزيد ثقة الناس، بما في ذلك النساء والشباب، في قوات الدفاع والأمن الوطنية (بيانات استقصاء الآراء مفصلة حسب الجنس والفئة العمرية)	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بحلول نهاية عام 2024
	7 - تنخفض بشكل ملحوظ حالات العنف الجنسي والجنساني وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بحلول نهاية عام 2024

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
	8 – يتناقص عدد السكان في كل إقليم الذين يبلغون عن كون الجماعات المسلحة هي المصدر الرئيسي لانعدام الأمن (بيانات استقصاء الآراء)	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وإيتوري	الحكومة	بحلول نهاية عام 2024
2 – زيادة القدرة على الاستجابة بسرعة للتهديدات المتعلقة بالحماية، والتسوية الفعالة للنزاعات بين الطوائف، ولا سيما بفضل مزيد من التعاون بين قوات الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبعثة، والجهات الفاعلة ذات الصلة، وغيرها من الآليات الفعالة لحماية المدنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والعاملون في مجال الأنشطة الإنسانية	1 – توجد آليات شاملة للجميع وتمثيلية للإنذار المبكر والحماية وتعمل بفعالية، مما يؤدي إلى استجابة سريعة من جانب الجهات الفاعلة التابعة للدولة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول نهاية عام 2024
	2 – يشارك النساء والشباب من المجتمع المدني وممثلو المجتمعات المحلية، بمن فيهم الزعماء الدينيون، مشاركة نشطة وشاملة للجميع في آليات التنسيق المتعلقة بالأمن وتسوية النزاعات	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول نهاية عام 2024
	3 – تصبح المجالس المحلية للأمن المجتمعي قادرة على العمل وتُنشَأ اللجان الأمنية المحلية واللجان الدائمة لرصد الحماية في مجال حقوق الإنسان وتكون قادرة على العمل	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول نهاية عام 2024

(ب) نزع السلاح والتسريح

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
3 – اعتماد إطار وطني يحدد المعايير الاستراتيجية والسياسية والمؤسسية والقانونية والتنسيقية والمالية والتشغيلية الرئيسية لنزع السلاح والتسريح، بما في ذلك إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية التي تُتَّخذ وسيلةً للانتقال نحو إنعاش تلك المجتمعات وتحقيق الاستقرار	1 – تُنشَأ هياكل برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وخاصة اللجنة التوجيهية، والتنسيقية الوطنية، واللجنة التقنية، والتنسيقيات على مستوى المقاطعات، والفروع على مستوى الأقاليم، وتصبح قادرة على العمل	إيتوري، كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية،	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول نهاية عام 2024
	2 – تعدّ السلطات المختصة وتعتمد الوثائق السياساتية والاستراتيجية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، التي تحدد المبادئ والأهداف والأدوار	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والشركاء	بحلول بداية عام 2022

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
	والمسؤوليات والموارد اللازمة وآليات التنسيق ونظم رصد ومراقبة إجراءات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وفقا لأحكام المرسوم رقم 038/21 الصادر في 5 تموز/يوليه 2021			
	3 - توضَع الاستراتيجية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار وتنفَّذ وفقا لأحكام المرسوم رقم 038/21	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول نهاية عام 2022
	4 - لا يُدمَج المتمردون تلقائيا أو على نطاق واسع في صفوف الجيش النظامي أو الشرطة الوطنية الكونغولية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بحلول عام 2022
	5 - يُسرَّح المرتبطون بالجماعات المسلحة من النساء والفتيات والفتيان ومن يعولون ويستفيدون من برامج لنزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار تكون مستدامة وفعالة وشاملة للجميع ومراعية للمسائل الجنسانية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية،	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول نهاية عام 2023
4 - مساهمة برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في التخفيض المستدام لعدد الجماعات المسلحة، وفقا للمرسوم رقم 038/21 الصادر في 5 تموز/يوليه 2021، وفق الجدول الزمني للعملية الانتقالية	1 - يُزاد عدد الجماعات المسلحة المفككة من خلال عمليات نزع السلاح والتسريح ويُعاد إدماج عناصرها فيما بعد من خلال مشاريع إعادة إدماج في المجتمعات المحلية تحترم حقوق الضحايا في التعويض وفي الاستفادة من تدابير عدم التكرار	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول نهاية عام 2024
	2 - يُزاد عدد المرتبطين بالجماعات المسلحة من النساء والفتيات والفتيان ومن يعولون وعدد الأفراد الضعفاء في المجتمعات المحلية التي	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول نهاية عام 2024

المعلَم	*المؤشرات*	*منطقة التدخل*	*المسؤولية*	*التاريخ المستهدف*
	تحتضن العائدين المستفيدين من مشاريع إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية			
2 – الإجراءات ذات الأولوية للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها				
(أ) إنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار				
5 – مواصلة تنفيذ الإطار الوطني الذي يحدد المعايير الاستراتيجية والسياسية والمؤسسية والقانونية والتنسيقية والمالية والتشغيلية الرئيسية لإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار في البلد بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية	1 – يستفيد المقاتلون السابقون المستسلمون طوعا من خدمات المصاحبة والإرشاد من خلال عمليات إنعاش المجتمعات المحلية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بعد عام 2024
	2 – تشارك المجتمعات المحلية، بما في ذلك الزعماء التقليديون والدينيون والمجموعات النسائية والشبابية، مشاركة نشطة، في وضع وتنفيذ برامج مجتمعية (اجتماعية–اقتصادية) لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار تكون شاملة للجميع	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
6 – قدرة الحكومة والمجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة، على منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها وحلها من خلال منابر (آليات) قادرة على العمل وشاملة للجميع ومستدامة للتخفيف من حدة النزاعات المحلية، والتزام كل تلك الجهات بذلك التزاما فعليا	1 – يُزاد عدد النزاعات بشأن السلطة العرفية التي تعالَج وتُحَل من خلال آلية مناسبة بمشاركة واسعة من المجتمعات المحلية المعنية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
	2 – تعزَّز هياكل تسوية النزاعات الشاملة للجميع والفعالة، بما في ذلك اللجان الاستشارية لتسوية النزاعات العرفية والملتقيات المحلية لتسوية النزاعات (بارازا)، من خلال منظور مراع للمسائل الجنسانية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
	3 – يُزاد عدد الرجال والنساء الذين يبلغون عن ارتباطهم بعلاقات جيدة مع أعضاء مجموعتهم العرقية وغيرها من المجموعات العرقية (بيانات استقصاء الآراء)	إيتوري، كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم

المعلَم	*المؤشرات*	*منطقة التدخل*	*المسؤولية*	*التاريخ المستهدف*
	4 – ينخفض عدد الاشتباكات المبلغ عنها بين المجتمعات المحلية وداخلها	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
(ب) استعادة سلطة الدولة في مناطق النزاع والمناطق التي هي في مرحلة ما بعد النزاع				
7 – اعتماد وتنفيذ سياسة حكومية تراعي حقوق واحتياجات اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمع المضيف، فضلا عن القضايا الجنسانية (الرجال والنساء والفتيات والفتيان)	1 – تودِع جمهورية الكونغو الديمقراطية صكا للتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا المؤرخة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2009، وتسنّ قانونا وطنيا لتنفيذ تلك الاتفاقية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بحلول عام 2022
	2 – تهيئة بيئة تمكّن اللاجئين والمشردين داخليا، بمن فيهم النساء والفتيات، والمجتمع المضيف من التمتع بحقوقهم فعليا	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بشكل دائم
	3 – تُضمَّن خطط التنمية الوطنية والمحلية احتياجات اللاجئين والمشردين داخليا، بمن فيهم النساء والفتيات، والمجتمع المضيف	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	تواريخ استحقاق خمسية
	4 – يتزايد عدد اللاجئين والمشردين داخليا الذين يستفيدون من الحلول الدائمة، بما في ذلك العودة إلى محلياتهم الأصلية، ويشجَّع التعايش السلمي مع المجتمعات المضيفة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
	5 – تيسِّر التوجيهات الحكومية ووجود الجهات الفاعلة الأمنية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل مأمون إلى السكان الضعفاء، بمن فيهم النساء والفتيات	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2022

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
	6 – يتمتع المشردون داخليا واللاجئون بالأمن المستدام في مناطق إقامتهم	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2024
8 – جعل مشاركة النساء والقادة الشباب (لإسماع أصواتهم) مشاركة مهمة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام	1 – يُزاد تمثيل المرأة ومشاركتها الهادفة في الهياكل المجتمعية، وخاصة في اللجان المحلية والمجالس المعنية بالأمن في المقاطعات	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
	2 – يُواصَل ويُعزَّز تنفيذ خطة عمل الشرطة الوطنية الكونغولية وخطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتعلقين بالبيان المشترك بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاع	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2024
	3 – تنفَّذ خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (الخطة الثانية) والاستراتيجية الوطنية المنقحة لمكافحة العنف الجنساني في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2024
	4 – يُزاد عدد المنظمات والشبكات النسائية المستفيدة من مبادرات الحماية وتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2022
9 – زيادة قدرات مؤسسات الدولة على حماية المدنيين وحقوقهم، من خلال استعادة سلطة الدولة	1 – تتناقص الاعتداءات الجسدية على المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات والفتيان	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بحلول عام 2023
	2 – تُهيَّأ بيئة مؤاتية لسلامة وأمن النساء والفتيات والفتيان، تكون خالية من العنف الجنسي والجنساني وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان	إيتوري، كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بحلول عام 2023

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
	3 – توضع آليات لضمان التعويض عن الخسائر والأضرار والحرمان التعسفي أو غير القانوني من الأراضي	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بحلول عام 2023
10 – إشراك مؤسسات الدولة في حماية المدنيين وحقوقهم، وذلك بتعزيز سيادة القانون لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد وفقا للقوانين الوطنية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان	1 – يتناقص عدد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، والعنف الجنسي والجنساني، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها جميع الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة التابعة للدولة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وإيتوري	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2024
	2 – تُزاد الموارد المخصصة لتشغيل نظام العدالة وإنشاء آليات لمنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتصدي لها، بما في ذلك ما يتعلق بمنح تعويضات وتقديم الدعم الشامل للضحايا	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2024
	3 – تُزاد فعالية مؤسسات حماية حقوق الإنسان التابعة للدولة من خلال إنشاء شعبة حقوق الإنسان الإقليمية في مقاطعة إيتوري وتعزيز الإجراءات التي تتخذها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على النحو الأمثل والفعال لتنفيذ ولايتها وفقا لمبادئ باريس، بما في ذلك معالجة الشكاوى	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بحلول عام 2023
	4 – يتم التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتقوم الهيئات القضائية بملاحقة مرتكبيها بمصداقية، ويقدَّم الجناة، بمن فيهم من يشغلون مناصب قيادية وتحكُّمية، إلى العدالة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بشكل دائم

المعلَم	*المؤشرات*	*منطقة التدخل*	*المسؤولية*	*التاريخ المستهدف*
	5 – يُعتَرف بالضحايا، بمن فيهم النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وتُمنَح تعويضات مناسبة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بشكل دائم
	6 – يُزاد عدد النساء الموجودات في مؤسسات الدولة التي تحمي المدنيين وحقوقهم ومن ذوات التأثير الكبير فيها	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بشكل دائم
	7 – يُزاد عدد المجيبين الذين يرون أن ضحايا العنف الجنسي تُمكَّن من سبل الانتصاف لدى المحاكم (بيانات استقصاء الآراء)	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بشكل دائم
	8 – تُنفَّذ عملية للعدالة الانتقالية على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بشكل دائم
	9 – يعزَّز الإطار القانوني، تمشيا مع الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويصدر القانون بشأن التدابير التنفيذية لممارسة حرية التظاهر؛ ويُعتمد مشروع القانون بشأن حقوق ومسؤوليات المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان ومشروع القانون بشأن الأحكام العامة المنطبقة على المؤسسات غير الربحية والمؤسسات المخوَّلة صفة المنفعة العامة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة	بشكل دائم
11 – الوجود الفعال والفعلي لمؤسسات الدولة من أجل ضمان الحد الأدنى من توفير الخدمات العامة للسكان	1– تُعزَّز آليات إدارة اللامركزية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
	2 – يعمل جهازا الشرطة والعدل، بما فيه نظام السجون، بطريقة منسقة في المدن الرئيسية في تنجانيقا وإيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ويتحملان بشكل مطرد المسؤولية عن النظام العام	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2023
	3 – يُزاد عدد النساء ذوات المؤهِّلات في القضاء والجيش والشرطة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2024
	4 – تُموَّل وتنفَّذ بالكامل خطة العمل الخمسية لإصلاح الشرطة الوطنية الكونغولية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	خطة خمسية
	5 – تكتسب الأجهزة الأمنية الحكومية القدرات الكافية وتنفِّذ الأطر المتفق عليها لمكافحة جرائم العنف الجنسي	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
	6 – تُحسَّن كفاءة الإدارة العامة على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي، تمشيا مع برنامج الحكومة، بوسائل منها إدارة الموارد على نحو أكثر كفاءة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
	7 – تعامِل السجون ذات الأولوية في ندولو وماكالا ولوزومو وغوما وبيني وبوتيمبو وبونيا وكاليمي وأوفيرا وبوكافو وكاباري وكانانغا المحتجزين معاملة مستقلة وبشكل مأمون، بما في ذلك السجون ذات الخطورة العالية و "الأهمية الكبيرة"، مع إتاحة القدرات الأمنية المناسبة لضمان الأمن الداخلي وإعاشة المحتجزين في السجون	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
	8 - تُحسَّن ظروف العمل والمعيشة للقضاة وضباط الشرطة وضباط السجون، وفقا لبرنامج الحكومة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة والبعثة (جزئيا)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
12 - تحسين الطلب على العدالة، والوصول إلى العدالة وتلبية احتياجات السكان من الحماية القانونية، ولا سيما للفئات الضعيفة والمعرضة للخطر، من خلال إنشاء ما يكفي من الآليات القانونية القادرة على العمل	1 - تُنشَأ أو تُصلَح البنى التحتية للشرطة والعدالة والسجون في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، وفقا لبرنامج الحكومة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبعثة (حتى عام 2024)	بحلول عام 2024
	2 - يُيَسَّر الوصول إلى المعلومات والعدالة (إجراءات التحقيق والملاحقة القضائية) من أجل معاملة خالية من التمييز للنساء والفتيات والفتيان في نظام العدالة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبعثة (حتى عام 2024)	بشكل دائم
	3 - تحدَّد التدابير المتعلقة بحماية الضحايا والشهود، ولا سيما النساء والأطفال، قبل الإجراءات القضائية وأثناءها وبعدها	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبعثة (حتى عام 2024)	بشكل دائم
	4 - تُنشأ آلية لإصلاح العدالة النسائية وإخضاع تلك العدالة للمساءلة بغية مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبعثة (حتى عام 2024)	بحلول عام 2022
	5 - تُطوَّر وتُنفَّذ برامج العدالة المحدِثة للتحول التي تتصدى للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة ولأوجه عدم المساواة الكامنة التي تجعل النساء والفتيات عرضة للتضرر في وقت النزاع	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبعثة (حتى عام 2024)	بحلول عام 2023
13 - تطبيق التدابير التأديبية والقضائية، وفقا للقانون، ضد المسؤولين عن أعمال الفساد أو الأشخاص الذين	1 - تُعزَّز قدرة الحكومة على التحقيق في قضايا الفساد أو العنف الخطير ضد المدنيين أو فيما يتصل بالعلاقات التجارية مع الجماعات المسلحة التي يضلع فيها مسؤولون في جمهورية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة (وزارة حقوق الإنسان ووزارة العدل) ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم

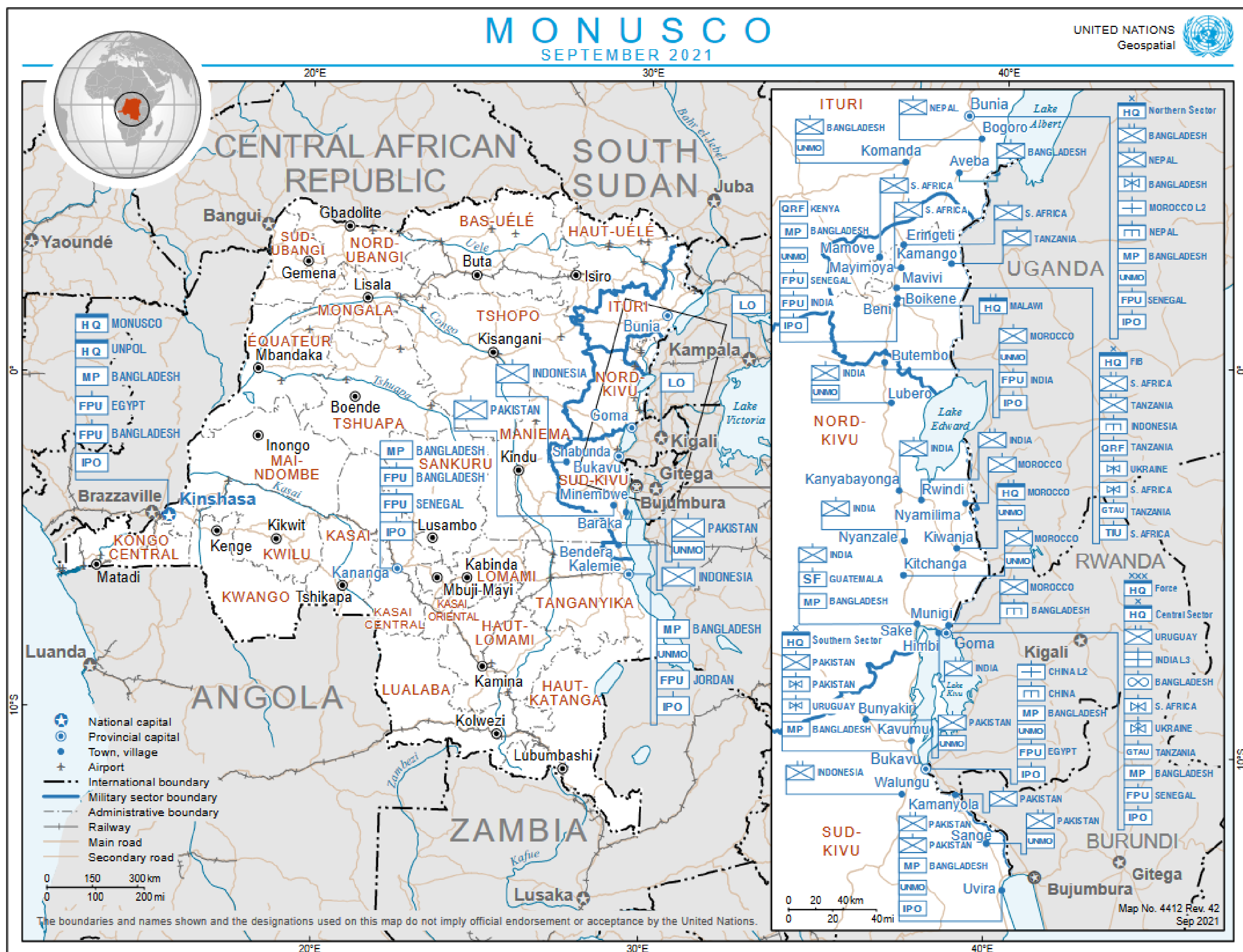
المعلَم	*المؤشرات*	*منطقة التدخل*	*المسؤولية*	*التاريخ المستهدف*
يقيمون علاقات تجارية مع الجماعات المسلحة	الكونغو الديمقراطية وإجراء الملاحقة القضائية في تلك القضايا			
	2 - يُسنّ قانون لحماية المبلِّغين عن المخالفات ابتغاء الحد من الإثراء غير المشروع، وفقا لبرنامج الحكومة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة (وزارة حقوق الإنسان) ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
14 - استمرار الحكومة في تنفيذ استراتيجيات الأمن على الصعيدين الوطني وصعيد المقاطعات، فضلا عن خطة عمل لإصلاح قطاع الأمن، مع التركيز بوجه خاص على احترام حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية	1 - يُروَّج لخطط العمل ذات الأولوية فيما يتعلق بإصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية وتُنفَّذ بفعالية على الصعيدين الوطني وصعيد المقاطعات، مع مراعاة البعد الجنساني	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2022
	2 - تُعزَّز آلية الرصد والمراقبة فيما يتعلق بالمساءلة البرلمانية للمؤسسات الأمنية	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
	3 - تُعتمَد خرائط طريق تراعي المسائل الجنسانية لتنفيذ خطة العمل ذات الأولوية لإصلاح قوات الدفاع والأمن، فضلا عن حصص مخصَّصة وتدريب متخصص لتيسير توظيف النساء واستبقائهن ومشاركتهن في مؤسسات قطاع الأمن، ويُبلَغ الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف بكل ذلك	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2021
	4 - تُعتمَد خريطة طريق مستكملة لتنفيذ الخطط السنوية للتجنيد في صفوف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية والتسريح منها ويُبلَغ بها الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف المعنيون بإصلاح قطاع الأمن	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2021

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
	5 – تُزاد التوعية باحترام حقوق الإنسان، بما يشمل حقوق الطفل والقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
	6 – تُعزَّز قدرة الآليات القضائية على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها أجهزة الأمن التابعة للدولة ولانتهاكات سيادة القانون، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
	7 – تُجرى تقييمات كاملة تراعي المسائل الجنسانية في المؤسسات المسؤولة عن الأمن الوطني (العدالة والشرطة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) بغية سد الفجوات من حيث القدرات	إيتوري، كيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2022
	8 – تُدرَّب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية على النُّهج المراعية للمنظور الجنساني في السياقات الأمنية وتُوعَّى بالصلة القائمة بين المسائل الجنسانية ومنع التطرف العنيف	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بشكل دائم
15 – تنظيم انتخابات ذات مصداقية وشفافة وسلمية وشاملة للجميع وفق المواعيد المقررة دستوريا	1 – يُنقَّح القانون الانتخابي والقانون التنظيمي بشأن تنظيم اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة وتشغيلها؛ وتُعتمَد التعديلات بتوافق الآراء بعد إجراء مشاورات سياسية	على الصعيد الوطني	الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر الجهات المانحة	المواعيد المقررة دستوريا
	2 – يُتوصَّل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات الدستورية فيما يتعلق بطرائق التصويت	على الصعيد الوطني	الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر الجهات المانحة	بحلول عام 2022

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
	3 – تمتنع الجهات الفاعلة السياسية عن استخدام العنف المسلح المرتبط بالطعون الانتخابية	على الصعيد الوطني	الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر الجهات المانحة	بحلول عام 2023
	4 – تُنفَّذ أطر وترتيبات قانونية مراعية للمسائل الجنسانية، بما في ذلك قانون عام 2015 بشأن إعمال حقوق المرأة والتكافؤ بين الجنسين	على الصعيد الوطني	الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر الجهات المانحة	بحلول عام 2024
	5 – يُزاد عدد المشاركات في العمليات الانتخابية، بما في ذلك بصفة مرشحات في شتى الانتخابات، وذلك على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات	على الصعيد الوطني	الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر الجهات المانحة	بحلول عام 2023
16 – تحقيق الاستقرار في مناطق التعدين الحساسة إزاء النزاعات من خلال إضفاء الطابع النظامي تدريجيا على قطاع التعدين والحد بشكل كبير من الغش والفساد	1 – تفعيل رقابة الدولة من خلال التعزيز الفعال لشرطة التعدين في مناطق التعدين	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2022
	2 – يُحرَز تقدم كبير في مكافحة الإفلات من العقاب وفي الإلزام بالمساءلة عن العلاقات التجارية غير المشروعة مع الجماعات المسلحة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر الجهات المانحة	بحلول عام 2024
	3 – يُطبَّق تناوب للوحدات المشتبه في تورطها هيكليا في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في المناطق الحساسة إزاء النزاعات وتُغيَّر قيادات تلك الوحدات	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2024
	4 – يُحرَز تقدم ملموس في المساءلة عن حالات الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية على جميع مستويات القيادة	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2024
17 – وضع الصيغة النهائية للإصلاح العقاري الذي يحقق الشفافية في تخصيص	1 – تضبط أنظمة معزَّزة للتتبع وإصدار الشهادات وبذل العناية الواجبة الأنشطةَ الاقتصادية وتقلِّل	على الصعيد الوطني	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2022

المعلَم	المؤشرات	منطقة التدخل	المسؤولية	التاريخ المستهدف
الأراضي وفي ضمان عدم التعرض لحقوق ملكيتها إلا بسلطة	من إمكانية ارتكاب الغش من قبل الجهات الإجرامية			
	2 - يُحرَز تقدم كبير في إضفاء الطابع النظامي على التعدين الحرفي في الأراضي العامة المحددة ذات الأولوية والحساسة إزاء النزاعات	على الصعيد الوطني	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2022
	3 - تُتَّخَذ تدابير فعالة لتحسين فرص ممارسة التجارة القانونية	على الصعيد الوطني	الحكومة بدعم من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها	بحلول عام 2022
18 - تنفيذ الخطة الانتقالية بالاتساق مع الاستراتيجية الإقليمية المتكاملة مع الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها بلدان منطقة البحيرات الكبرى والأطراف الموقعة والجهات الضامنة ومكتب المبعوث الخاص في إطار اتفاق أديس أبابا الإطاري	1 - تُنفَّذ الخطة الانتقالية في إطار استراتيجية إقليمية متكاملة تحترم الالتزامات التي تعهدت بها بلدان منطقة البحيرات الكبرى	إيتوري، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية	الحكومة، والبعثة (حتى عام 2024)، والبلدان الموقعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والجهات الضامنة	بحلول عام 2024
	2 - تُجرى تقييمات منتظمة لتنفيذ الاتفاق الإطاري	على الصعيد الوطني	الحكومة، والبعثة، والبلدان الموقعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والجهات الضامنة	بحلول عام 2024

خريطة


MONUSCO
SEPTEMBER 2021
UNITED NATIONS
Geospatial
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
SOUTH SUDAN
UGANDA
RWANDA
BURUNDI
ANGOLA
ZAMBIA
Bangui
Yaoundé
Juba
Kampala
Kigali
Gitega
Bujumbura
Brazzaville
Kinshasa
Luanda
Lusaka
SUD-UBANGI
NORD-UBANGI
BAS-UÉLÉ
HAUT-UÉLÉ
MONGALA
TSHOPO
ITURI
ÉQUATEUR
NORD-KIVU
TSHUAPA
MANIEMA
SANKURU
MAI-NDOMBE
SUD-KIVU
KONGO CENTRAL
KWILU
KASAI
KWANGO
KASAI CENTRAL
KASAI ORIENTAL
LOMAMI
TANGANYIKA
HAUT-LOMAMI
LUALABA
HAUT-KATANGA
Gbadolite
Gemena
Lisala
Buta
Isiro
Kisangani
Mbandaka
Boende
Inongo
Kindu
Bunia
Goma
Bukavu
Shabunda
Minembwe
Baraka
Bendera
Kalemie
Kikwit
Kenge
Matadi
Kananga
Tshikapa
Lusambo
Kabinda
Mbuji-Mayi
Kamina
Kolwezi
Lubumbashi
HQ MONUSCO
HQ UNPOL
MP BANGLADESH
FPU EGYPT
FPU BANGLADESH
IPO
INDONESIA
PAKISTAN
MP BANGLADESH
FPU BANGLADESH
FPU SENEGAL
IPO
LO
UNMO
FPU JORDAN
National capital
Provincial capital
Town, village
Airport
International boundary
Military sector boundary
Administrative boundary
Railway
Main road
Secondary road
0 150 300 km
0 100 200 mi
ITURI
NEPAL
Bunia
Lake Albert
Bogoro
BANGLADESH
Komanda
Aveba
S. AFRICA
QRF KENYA
MP BANGLADESH
Mamove
Eringeti
Kamango
Mayimoya
Mavivi
TANZANIA
FPU SENEGAL
FPU INDIA
Beni
Boikene
HQ MALAWI
MOROCCO
Butembo
Lubero
Lake Edward
NORD-KIVU
Kanyabayonga
Rwindi
Nyamilima
Nyanzale
Kiwanja
Kitchanga
SF GUATEMALA
Munigi
Sake
Himbi
Goma
HQ Southern Sector
URUGUAY
Bunyakiri
Kavumu
CHINA L2
CHINA
Bukavu
Walungu
Kamanyola
Sange
Uvira
SUD-KIVU
FPU EGYPT
HQ Northern Sector
MOROCCO L2
HQ FIB
UKRAINE
GTAU TANZANIA
TIU S. AFRICA
HQ Force
HQ Central Sector
INDIA L3
0 20 40 km
0 20 40 mi
Map No. 4412 Rev. 42
Sep 2021
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.